الأطمـــــــاع الإقليميـــــــة فـــــي اليمـــــــن

د/يحيى أحمد النعماني*

https://aif-doi.org/AJHSS/118806

*أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية بأكاديمية الشرطة

الملخص

بحكم موقع اليمن الاستراتيجي المهم، وثرواته الضخمة ذات المصادر المتعددة، كان ولايزال محطة لمطامع كل الدول الاستعمارية، وملعباً لصراع الأقطاب العالمية، ونظراً لغياب مشروع الدولة المستقلة البعيدة عن هيمنة أحد تلك الأقطاب، فقد تحولت تلك النعمة نقمة تجر الويلات على أبناء هذا البلد، فموقع اليمن الجغرافي المهم والاستراتيجي يجعل منه اليوم ساحة صراع محلي ودولي، ويجعل من الجهة المسيطرة لاعباً أساسياً في المنطقة، ويعطيها القدرة على التحكم بمدخل أحد أهم المعابر المائية في العالم.

وعليه فإن هدف هذه الدراسة الإجابة عن سؤال رئيسي مفاده: ماهي أسباب المطامع الإقليمية في اليمن؟ وماهي وسائل اليمن في مواجهة تلك الأطماع؟

من أجل ذلك اعتمد البحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي لدراسة تلك الأطماع. وتم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، الأول ماهية أطماع القوى الإقليمية ومنطلقاتها، والثاني أسباب تلك الأطماع الإقليمية ووسائل اليمن في مواجهتها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القوى الإقليمية تسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى أن تجعل لها موطئ قدم في الجمهورية اليمنية سواء بدوافع ذاتية أم بدوافع دولية عالمية. وأختتمت الدراسة بأهم التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الأهمية الجيوسياسية لليمن، القوى الإقليمية، مضيق باب المندب.

Abstract:

By virtue of Yemen's important strategic location, and its huge wealth from multiple sources, it was and still is a station for the ambitions of all colonial countries and a playground for the struggle of the global poles. Due to the absence of the project of an independent state far from the dominance of one of these poles, this blessing has turned into a curse that brings woes to the people of this country. Yemen's important and strategic geographical location makes it today an arena of local and international conflict, makes the controlling party a major player in the region, and gives it the ability to control the entrance to one of the most important water crossings in the world.

Accordingly, the aim of this study is to answer a major question: What are the reasons for regional ambitions in Yemen? What are Yemen's means of confronting these ambitions?

ISSN : 2410-1818

For this reason, the researcher adopted the historical and descriptive analytical method to study these ambitions. This study was divided into two sections: the first is the nature of the ambitions of regional powers and their starting points, and the second is the reasons for those regional ambitions and Yemen's means of confronting them.

The study reached a set of results, the most important of which is that the regional powers are seeking with all their might to gain a foothold in the Republic of Yemen, whether for personal motives or international motives. The study concluded with the most important recommendations.

Keywords: the geopolitical importance of Yemen, regional powers, the Bab ِAl-Mandab Strait.

مقدمة:

إن موقع الدولة الجيوسياسي إما يضعها في قلب الأحداث، فتأخذ حيزاً كبيراً من سياسات وحسابات القوى الأخرى، وإما يجعلها على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية، بعيداً عن مسرح الصراعات والاهتمامات الدولية.

فاليمن تقع بين دائرتي عرض(19-12) شمالاً وبين خطي طول(54و41) شرقاً أي ضمن المنطقة المدارية، وتبلغ مساحتها(527,970) كم^2 على الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، تحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الغرب البحر الأحمر. أي أن موقع اليمن البحري يتكون من جهتين مائيتين بالإضافة إلى تحكمه بمضيق باب المندب، أحد المضائق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر المتحكم بطرق التجارة بين الشرق والغرب ويمر عبره ما يقارب(4,8 مليون) برميل نفط يومياً، بما نسبته 5٪ من الطلب العالمي على النفط.

لذا حرصت الدول الاستعمارية في الماضي والحاضر وستستمر في المستقبل على أن يكون لها تواجداً في هذا الموقع الاستراتيجي المهم من العالم لحماية مصالحها ومصالح حلفائها، وتأمين خطوط الملاحة الدولية الرابطة بين شرق العالم وغربه.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤلين هما:

س- ماهي أسباب المطامع الإقليمية في الجمهورية اليمنية؟

س- ماهي وسائل الجمهورية اليمنية في مواجهة تلك الأطماع؟

ISSN : 2410-1818

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في كونها دراسة تتطرق إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء أطماع القوى الإقليمية في الجمهورية اليمنية، وتحديد تلك القوى الإقليمية وأطماع كل منها قديماً وحديثاً ومستقبلاً، وما مدى قدرة الجمهورية اليمنية في صد ومواجهة تلك الأطماع.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى هدفين رئيسيين هما:

تحديد القوى الإقليمية وتحديد مطامعها في اليمن ومبررات تلك المطامع.

مدى إمكانية تلك القوى في تحقيق تلك المطامع ووسائل صدها.

رابعاً: فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على التأكد من الآتي:

- الموقع الاستراتيجي لموقع الجمهورية اليمنية سبب رئيسي لأطماع الطامعين فيها.
- الو ضع الهش للبنية التحتية في اليمن اقت صادياً وع سكرياً وثقافياً و سيا سياً، أتاح الفر صة لتلك القوى وفتح شهيتها لتحقيق مطامعها.
- الـ صراع الإقليمي - ومن ورائه الدولي - هدفه التحكم في الممرات التجارية المائية ولعلَّه الباعث الأساسي لتلك الأطماع.

خامساً: منهج الدراسة:

أعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي لدراسة تلك المطامع ومعرفة المنطلقات الجيوسياسية والاقتصادية لتلك القوى الإقليمية، كما أعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل ممارسة تلك القوى الإقليمية في الساحة اليمنية من جانب، والإفادة من الدراسات والكتب المنشورة عنها من جانب آخر.

سادساً: محتويات الدراسة:

احتوت الدراسة على مبحثين:

المبحث الأول: ماهيه أطماع القوى الإقليمية ومنطلقاتها.

وقد تم تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول: ماهيه أطماع القوى الإقليمية.

وقد تم تقسيمه إلى فرعين، الفرع الأول: البداية التاريخية لتلك الأطماع.

الفرع الثاني: تحديد تلك الأطماع.

والمطلب الثاني: منطلقات القوى الإقليمية لتحقيق أطماعها.

وتم تقسيمه إلى فرعين، الفرع الأول: المنطلقات والعوامل الذاتية.

ISSN : 2410-1818

الفرع الثاني: المنطلقات والعوامل الدولية.

والمبحث الثاني: أسباب الأطماع الإقليمية ووسائل المواجهة.

وتم تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول: أسباب الأطماع الإقليمية.

وتم تقسيمه إلى فرعين، الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية.

المطلب الثاني: وسائل الجمهورية اليمنية في مواجهة تلك الأطماع.

وتم تقسيمه إلى فرعين، الفرع الأول: الوسائل السياسية والاقتصادية.

الفرع الثاني: الوسائل العسكرية.

وتم اختتام البحث بعرض النتائج ثم التوصيات، وقائمة بمراجع الدراسة.

المبحث الأول

ماهيه أطماع القوى الإقليمية ومنطلقاتها

تمهيد :

تتمتع الجمهورية اليمنية بموقع ا ستراتيجي مهم على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر كما تطل على بحر العرب والمحيط الهندي من جهة الجنوب، مما جعلها محط أنظار القوى العالمية المتنافسة على الطريق البحري الممتد من أعالي البحر الأحمر شمالاً حتى مضيق باب المندب وخليج عدن جنوباً، حيث تـ شرف موانئها وجزرها على أهم طريق ملاحي منذ القدم وحتى يومنا هذا، لذا خطط لاحتلالها عـ سكرياً أو في أقل الأحوال فرض الحماية عليها كما حدث مع جزيرة سقطرى أثناء فرض الحماية عليها من قبل بريطانيا[1]

وكان ولوقوع اليمن في الزاوية الجنوبية للعالم العربي والأسيوي وإطلالها على المحيط الهندي و شرق إفريقيا بعداً إ ستراتيجياً مهمّاً لكل القوى الإقليمية في المنطقة , إذ تتمتع بإطلالة بحرية وا سعة تمتد نحو 2500كيلو متر، بدأً من الحدود العمانية ومروراً ببحر العرب و صولاً إلى خليج عدن وباب المندب وانتهاء عند خط الحدود مع المملكة العربية السعودية على البحر الأحمر بالإضافة إلى شواطئ جزيرتي سقطرى وكمران التي يبلغ طولها(408كيلومتر)[2] كما أن لليمن حدوداً برية م شتركة مع السعودية تصل نحو 2000كم، وحدوداً مشتركة مع سلطنة عمان تصل إلى 288كم.

([1]) أمل عبد المعز الحميري، أهمية موقع اليمن، مجلة الثوابت، العدد81, سبتمبر 2015 ,صنعاء، ص24

([2]) د/حسين محمد العزي، مضيق باب المندب. تحديات استعمارية جديدة. مجلة مقاربات سياسية، العدد3 السنة الثالثة، ديسمبر 2017، صنعاء، ص265.

ISSN : 2410-1818

وتتحكم اليمن جغرافياً بالممر الملاحي لمضيق باب المندب الذي يعد أهم المضايق البحرية في العالم حيث تعبر منه يومياً مئات السفن المحملة بالنفط والبضائع المختلفة قادمة من موانئ الشرق الأقصى والهند والخليج العربي وشرق إفريقيا قاصدة موانئ البحر الأحمر، وعبر قناة السويس المصرية إلى الموانئ المختلفة على البحر الأبيض المتوسط، وموانئ جنوب أوروبا وشمالها وصولاً - عبر مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي - إلى موانئ الأمريكيتين (الشمالية والجنوبية).

إن بين اليمن وموقعها البحري ارتباطاً سرمدياً لا مفر منه ولا غنى لأحدهما عن الآخر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، كما أن الجغرافيا هي العامل الدائم في صنع التاريخ، فاليمن بهيمنتها على أهم ممرات الملاحة الدولية من خلال بوابتها الجنوبية المتمثلة في مضيق باب المندب التي تحوي ضفته الغربية قواعد أمريكية وفرنسية وإسرائيلية وإيرانية، فإن لجزره المنتشرة في عموم البحر الأحمر والبحر العربي أهمية استراتيجية سياسية وعسكرية واقتصادية.

وتأتي أهمية الموقع البحري اليمني من أهمية الممر المائي المهم وهو البحر الأحمر الذي يصل الشرق بالغرب، وهو بذلك يصل قارات آسيا وإفريقيا بطريقة مباشرة، وأوروبا والأمريكيتين وأستراليا بطرق غير مباشرة، كما يصل ثلاثة بحار ببعضها: هي المحيط الهندي، والبحر العربي، والبحر المتوسط، ومن ورائه المحيط الهادي وهو من الناحية الاقتصادية يقع أو يربط بين أكبر منتجي النفط ومعظم مستهلكيه، كما أن مضيق باب المندب يشكل مع قناة السويس جسراً يربط ثلاثة أرباع سكان العالم[3]

وعليه فسيتم مناقشة ماهية الأطماع الإقليمية ومنطلقاتها في الجمهورية اليمنية في مطلبين هما:

المطلب لأول: ماهيه أطماع القوى الإقليمية.

المطلب الثاني: منطلقات القوى الإقليمية لتحقيق أطماعها. وذلك على النحو الآتي:

([3]) ناجي خليفة قاسم الدهان، القرصنة البحرية وتأثيراتها على الأمن القومي اليمني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 210م www.yemen-n1-inj.com

ISSN : 2410-1818

المطلب الأول

ماهيه أطماع القوى الإقليمية

في البداية علينا أن نوضح تلك القوى الإقليمية التي ترتكز عليها الدراسة قبل الخوض في أطماع كل منها وهي:

1. المملكة العربية السعودية.
2. الإمارات العربية المتحدة.
3. جمهورية إيران الإسلامية.

إن هذه القوى هي القوى الفاعلة في المنطقة التي لها أطماع وطموحات سياسية واقتصادية وعسكرية في السيطرة وتولي مقاليد وزمام الأمور فيها، فالسيطرة على باب المندب والموانئ اليمنية على بحر العرب يعد هدفاً مركزياً ضمن معطيات تلك القوى وتحركاتها على الأرض اليمنية.

فالسعودية مثلاً ظلت تسعى منذ زمن ليس بالقصير لضمان وصولها إلى الشواطئ اليمنية على بحر العرب من أجل تصدير نفطها عبرها، الأمر الذي يجنبها المرور عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران [4].

كذلك الإمارات فإنها تسعى جاهدة لأن يكون لها تواجد في الجمهورية اليمنية لتحقيق هدفين رئيسيين: الهدف الأول إيجاد منفذ على البحر العربي لتصدير نفطها عبره، والفكاك من كابوس الجار الإيراني المسيطر على مضيق هرمز، والتفلت من هاجس عبء المواجهة مع ذلك الجار القوي المحتل لجزرها الثلاث (أبي موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى) والهدف الثاني هو تعطيل الملاحة والحركة البحرية في جميع موانئ الجمهورية اليمنية لا سيما ميناء عدن إذْ تعتقد أن تشغيل هذا الميناء فيه إماته كاملة لموانئ دبي وميناء أبوعلي خاصة.

وكذلك جمهورية إيران فإنها تسعى وبكل ما أوتيت من قوة أن يكون لها تواجد أيضاً في اليمن خصوصاً على مدخل مضيق باب المندب، لأنها تعلم أهميته العظمى، كونه أهم استراتيجياً - من مضيق هرمز، وكون حركة الملاحة البحرية أكبر بكثير من مضيق هرمز. وترى أن بإمكانها السيطرة على كل السفن التجارية المارة فيه وأن أية سفينة استغنت عن مضيق هرمز ستتمكن من الإمساك بها في مضيق باب المندب إن سيطرت عليه، وبهذا تتحكم في التجارة العالمية عبر أهم ممر بحري لها.

إن إقامة قاعدة بحرية إيرانية في ميناء عصب الإريتيري في مقربة من القواعد الصهيونية والقواعد الأمريكية والفرنسية في جيبوتي، والسماح لإيران بلعب دور إقليمي ودولي في البحر الأحمر

([4]) المرجع السابق ص267

ISSN : 2410-1818

وخليج عدن ما هو إلا دلالة على وجود شراكة إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وإيران لتأمين مصالح كل منها من خلال تفتيت منطقة القرن الإفريقي وتهديد الدول العربية المطلة على البحر الأحمر على غرار ما قامت به إيران في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وكذلك تعد تهديداً للأمن القومي اليمني بشكل خاص[5] تتبع أهمية منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر - تحديداً في الاستراتيجية الأمريكية - باعتبارها أكثر بقاع العالم أهمية وحيوية كنتيجة لتوسطها قلب العالم القديم، واحتوائها على عقد مواصلاتها البرية والبحرية والجوية، وعلى الجزء الأكبر من احتياطه من النفط[6]

مما أدى إلى ازدحام مياه البحر الاحمر بالقواعد العسكرية والتجارية، وتمثل السواحل العربية حوالي90٪ من إجمالي سواحله كون أغلبية الدول التي تطل عليه عربية وهي: مصر، والأردن، والسعودية، واليمن، والصومال، وجيبوتي، والسودان، كما أن العنصر العربي يمثل الأغلبية من سكان إرتيريا وليس هناك دولة غير عربية على البحر الأحمر سوى إسرائيل [7]،ويعتبر باب المندب مفتاح البحر الأحمر الجنوبي ويبلغ عرضه عشرون ميلاً، وتقسمه جزيرة ميون اليمنية إلى ممرين، ويعتبر الممر الغربي المنفذ الصالح للملاحة، ويمثل أنموذجاً واضحاً للتقاء وتشابك الأمن الإقليمي مع العالمي.[8]

وحتى تتضح الرؤية أكثر لأطماع القوى الإقليمية في الجمهورية اليمنية قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما:

الفرع الأول: البداية التاريخية لتلك الأطماع.

الفرع الثاني: تحديد أطماع القوى الإقليمية في اليمن.

([5]) ناجي خليفة قاسم الدهان، القرصنة البحرية وتأثيراتها على الأمن البحري، مرجع سابق، على الرابط المذكور سابقاً

([6]) وليد محمد جرادات، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، الدوحة، نشر وتوزيع دار الثقافة، 1986م، ص241

([7]) إياد جاسم محمد، البحر الأحمر في الاستراتيجية الامريكية، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة العراقية، العدد17، ديسمبر 2020،ص16.

([8]) المصدر السابق ص17.

ISSN : 2410-1818

الفرع الأول
البداية التاريخية لتلك الأطماع

أ- البداية التاريخية للأطماع السعودية:

تتعامل المملكة العربية السعودية مع اليمن باعتباره عمقاً جنوبياً لها ولأمنها ومصالحها ومن ذلك كان تدخلها مستمراً عبر التاريخ اليمني المعاصر في الشأن اليمني، فعندما اندلعت الثورة على حكم الإمام محمد أحمد حميد الدين في السادس والعشرين من سبتمبر 1962م وقفت السعودية في مواجهة الثورة التي رأت فيها توسعاً للمد القومي الناصري، واحتمالا لتأسيس جمهورية ثورية مناهضة على حدودها الجنوبية، وطوال الحرب الأهلية والتي استمرت مدة ثمان سنوات، دعمت السعودية القوات الموالية للإمام في مواجهتها مع الثوار، حتى انتهت الحرب بهزيمة الإمام وتأسيس الجمهورية العربية اليمنية. [9]

بعد ذلك سعت السعودية لاحتواء الجمهورية الجديدة وتعاملت معها باعتبارها دولة عازلة بينها وبين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في اليمن الجنوبي، التي استقلت عن بريطانيا عام 1967م وأعلنت نفسها دولة اشتراكية، فنظرت لها المملكة باعتبارها أكثر تهديداً وخطراً على أمنها القومي، وسعت المملكة العربية السعودية لإجهاض أية محاولات لتوحيد شطري اليمن باعتبار ذلك سيؤدي إلى وصول الحكم الاشتراكي في الجنوب إلى مواقع الحكم في كامل اليمن، كما سعت إلى تنحية كل من حمل الاتجاه الوحدوي، وعندما برز الرئيس الحمدي باعتباره يسعى لتقليل النفوذ السعودي في اليمن وإقامة الوحدة مع اليمن الجنوبي تم إغتياله في الحادي عشر من اكتوبر 1977م قبل يومين من موعد زيارته إلى عدن كأول زيارة من نوعها لرئيس من اليمن الشمالي، وإتجهت جُل الاتهامات نحو وجود دور سعودي في حادثة الإغتيال عن طريق حلفائهم من القيادات اليمنية.[10]

وبعد وصول علي عبدالله صالح إلى السلطة عام 1978م تحالفت السعودية معه في إطار المواجهة مع اليمن الجنوبي، لكن نتيجة قيام دولة الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب عام 1990م تصاعدت الخلافات بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية وتحديداً إثر الخلاف في المواقف من احتلال العراق للكويت وحرب الخليج التي شنتها أمريكا على العراق، حيث كان يرى علي عبدالله صالح بأن وجود عراق ضعيف يعني هيمنة السعودية على المنطقة العربية، وشبه الجزيرة العربية، وبالتالي سيكون هناك مزيداً من التدخل في شئون اليمن، ومن ثم جاءت حرب الانفصال عام 1994م التي

([9]) عبدالسلام المحطوري. المسارات التاريخية للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن. الخلفية والآفاق، لبنان، بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات ط2012، ص139

([10]) سلطان علي حسن غريب. الأزمة اليمنية. دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط عمان، الأردن، 2020م، ص46

ISSN : 2410-1818

انحازت فيها السعودية إلى جانب الحزب الاشتراكي بقيادة علي سالم البيض وقدمت له دعماً مادياً وسياسياً، ولم تتحسن العلاقة بين السعودية واليمن إلاّ عام 2000م عندما وقعت معاهدة جدة بين الدولتين التي تم بموجبها ترسيم الحدود النهائية بينهما.[11]

ومع اندلاع حروب صعدة عام 2004م بين أنصار الله والحكومة دخلت التدخلات السعودية في اليمن مرحلة جديدة بتدخل السعودية عسكرياً عام 2009م وقيامها بتوجيه ضربات جوية ومدفعية على مواقع الحوثيين في صعدة إلى جانب الرئيس علي عبدالله صالح، كذلك مع انطلاق ثورات الربيع العربي عام 2011م بدأت المملكة العربية السعودية تسعى لاحتواء هذه الثورات خوفاً من انتقال المد الثوري إلى الداخل السعودي، وكانت الاستجابة بداية عبر دعمها لحليفها الرئيس علي عبدالله صالح وتوج ذلك الدعم بتوقيع المبادرة الخليجية التي قادت إلى خروج علي عبدالله صالح من السلطة وتسليمها لنائبه عبدربه منصورهادي.[12]

بعد دخول أنصارالله صنعاء في سبتمبر 2014م ومن ثم قيامهم بإعلان حل البرلمان وتمكين اللجنة الثورية من قيادة البلاد وفرارعبدربه منصورهادي من صنعاء وإلغاء اتفاق السلم والشراكة، أعلنت السعودية عن تشكيل تحالف عسكري عربي يضم دول مجلس التعاون الخليجي عدا سلطنة عمان، بالإضافة إلى الأردن والمغرب ومصر والسودان حملت العملية اسم عاصفة الحزم وأعلن أن هدفها هو إعادة الشرعية إلى الحكم.[13]

وبعد مرور ثمانية أعوام من عاصفة الحزم التي أعلنت عنها في مارس 2015م ونظراً لعدم تحقق شيء من أهدافها وبعد تكرر الهجمات على المدن الجنوبية الغربية من الحدود السعودية وعلى مطاراتها ومنشآتها النفطية، التي كان أشدها هجوم الطائرات المسيرة الحوثية على شركة أرامكو في منطقة بقيق شرق السعودية في سبتمبر 2019م[14] ممّا جعل السعودية تفتح حوارات ظاهرة ومستترة مع حركة أنصار الله لكي تحفظ لها ماتبقى من ماء وجهها أمام حلفائها الدوليين.

كما أن للسعودية أطماعاً في محافظة المهرة وأتضح ذلك عند دخولها المحافظة في نوفمبر2017م بفرض سيطرتها على مطارها وموانئها ومنافذها الحدودية مع عمان، بل شرعت في بناء خمس قواعد عسكرية فيها وكان الهدف المعلن هو ضمان ضبط الحدود مع عمان، في حين أن التواجد السعودي لم يكن بمعزل عن مصالح متمثلة بالتخطيط لبناء خط أنابيب نفط يمر عبر المحافظة باتجاه

([11]) أحمد محمد أبو زيد. العلاقات اليمنية الخليجية. الأخوة الأعداء. الطبعة الأولى، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018م، ص66

([12]) سلطان علي عريب، مرجع سابق، ص48

([13]) هادي محمد صالح، عاصفة الحزم، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016م، ص93

([14]) المرجع السابق ص107

ISSN : 2410-1818

بحر العرب وبما يضمن تجنب صادرات النفط السعودية المرور عبر مضيق هرمز الخاضع للتهديدات الإيرانية.

ب-البداية التاريخية للأطماع الإماراتية:

لم تكن هناك أطماع إماراتية في اليمن إلا مع قيام دولة الوحدة وخوفها من تشغيل موانئها في السواحل الجنوبية والغربية وبالتالي القضاء على الحركة التجارية التي تميزت بها في الاونة الأخيرة لا سيما في ميناء جبل علي بدبي.

لذلك شاركت الإمارات مع التحالف بفاعلية باعتبارها عضواً فاعلاً في عاصفة الحزم بلْ عضواً رئيسياً في التحالف العسكري الذي تقوده السعودية، ولكن الأهداف الإماراتية من المشاركة لم تنحصر في إعادة الحكومة الشرعية، وإنما كان لها أهدافاً أساسية خاصة بها، وفي مقدمتها السيطرة على الموانئ اليمنية التي تقع على مواقع استراتيجية غاية في الأهمية بالنسبة لحركة التجارة العالمية، وكانت الإمارات حريصة على إدارة ميناء عدن عبر شركة موانئ دبي العالمية بعدما كانت الحكومة اليمنية قد أنهت وجود الشركة في الميناء عام 2012م[15]

وكون الإمارات تمتلك تواجداً عسكرياً في منطقة القرن الأفريقي، حيث افتتحت قاعدتها في عصب إرتيريا عام 2015م، وفي الصومال قاعدة بربرة التي افتتحتها عام 2017م، حرصت على إكمال هذا الحضور والتواجد على الضفة المقابلة من باب المندب وخليج عدن.

لقد تمثلت المطامع الإماراتية بجنوب اليمن في السيطرة على ميناء عدن والجزر اليمنية ومضيق باب المندب ومناطق النفط والغاز في شبوة ومأرب، وبغرض ضمان مصالحها قامت الإمارات بتشكيل الحزام الأمني في مارس 2016م وأوكلت إليه مهمة تأمين عدن ومحيطها وسارت على النهج ذاته في حضرموت وتعز وشبوة، فقامت بتأليف كتائب نخبه تابعة لها ورفضت مراراً ضم هذه التشكيلات إلى الجيش الوطني بل فتحت معسكرات تدريب بعيداً عن أنظار الحكومة الشرعية والجيش الوطني.[16]

وفي الحادي عشر من مايو عام 2017م أقدمت الإمارات على خطوة أبعد تمثلت في تأسيس ودعم المجلس الانتقالي الجنوبي ذي النزعة الانفصالية، الذي تم تشكيله من مسؤولين سابقين في

([15]) سلطان علي حسن غريب، مرجع سابق ص51. إضافة الى مركز أبعاد للدراسات والبحوث. النفوذ الإماراتي في اليمن. المرتكزات والحصاد، الطبعة الأولى، صنعاء، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2018م، ص19

([16]) شيماء بهاء الدين، التحالف السعودي الإماراتي في اليمن، من الاتفاق الى الاختلاف. مجلة قضايا ونظرات، العدد16، مصر، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص122

ISSN : 2410-1818

الحكومة الشرعية [17]، وسرعان ما أصبح المجلس يمثل دولة داخل الدولة ويعمل كسلطة موازية وبديلة للحكومة الشرعية. وفي العام 2019م اندلعت اشتباكات مسلحة بين قوات الحزام الأمني والقوات التابعة للحكومة، ومع تدخل الطيران الحربي الإماراتي الذي قصف موقعاً للجيش الوطني عند نقطة العلم على مدخل مدينة عدن، وبالتالي كان للإمارات ومصالحها التي تجسدت في دعم المجلس الانتقالي الجنوبي دور كبير في إضعاف الحكومة الشرعية واستطاعت من خلال هذه العمليات تحقيق مصالحها في تأمين السيطرة على المرافئ الكبرى وعلى محطات الغاز وحقول النفط في جنوب اليمن.

ويشار إلى أن هناك أطماعاً إماراتية للسيطرة على جزيرة سقطرى بغرض استغلال الموانئ وإقامة قاعدة عسكرية فيها، وهو ما وجدت طريقها إليه عبر المجلس الانتقالي الجنوبي الذي سيطر فعلاً على المحافظة في العشرين من يوليو 2020م بعد إخراج محافظ المحافظة المعين من قبل الشرعية رمزي محروس.

ج-البداية التاريخية للأطماع الإيرانية:

تعتبر إيران من أهم الدول المنخرطة في الصراع اليمني ويأتي ذلك بسبب أطماعها في اليمن، حيث تطمع من خلال حضورها إلى الوصول والسيطرة على المواقع الاستراتيجية المرتبطة بخطوط الملاحة الدولية وخطوط إمدادات النفط في بحر العرب وخليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، لتكمل بذلك تواجدها وسيطرتها في المضيق الآخر المهم مضيق هرمز، كذلك أطماعها في أن يكون لها حضور في موقع حساس بالنسبة لأمن السعودية، وعلى حدودها الجنوبية، بما يمكنها من امتلاك أوراق ضغط لاستثمارها في صراعها معها، وكان السبيل لضمان تحقيق تلك المصالح هو دعم الحوثيين.[18]

لقد كان للثورة الإسلامية في إيران تأثيراتها على الطائفه الزيدية في اليمن، وخلال فترة التسعينات تكررت زيارات ورحلات المنتمين لحزب الحق إلى إيران، وهناك ازداد تأثر قيادات وأفراد الحزب بمبادئ الثورة الإسلامية وشعاراتها، وانعكس ذلك على الخطاب الأيديولوجي لتنظيم أنصار الله، ومما عمق التواصل بين أنصار الله وإيران هو الدعم الإعلامي والمالي والمادي الإيراني لأنصار الله في حروبها الستة مع الدولة، وكانت تصريحات عدد من القادة والمسؤولين الإيرانيين قد أكدت وجود العلاقة والدعم من قبل إيران للحوثيين كما في تصريحات ممثل طهران في البرلمان الإيراني على رضا

([17]) أبرز هؤلاء المسئولين عيدروس الزبيدي الذي كان محافظاً لعدن، ونائبه هاني بن بريك وزير الدولة السابق، وأحمد بن بريك محافظ حضرموت السابق. لمزيد من الاطلاع ينظر وردة مساعد الشاعري. مستويات الأزمة اليمنية ومؤتمر السويد، مجلة دراسات عربية، العدد14، مصر، القاهرة، مركز الحضارات والدراسات والبحوث ص 31-40

([18]) سعود المولى. الحوثيون واليمن الجديد. صراع الدين والقبيلة والجوار. ط1، لبنان، بيروت، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، 2015م، ص9

ISSN : 2410-1818

زاكاني، وهو من المقربين من المرشد الأعلى خامنئي في سبتمبر2014م بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، حين تفاخر بأن إيران باتت تتحكم في أربع عواصم عربية [19]

لقد حقق هذا الدعم نتائج مهمة بالنسبة للإيرانيين حيث عمدت إيران من خلال هجمات الحوثيين بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة على أهداف داخل الأرض السعودية إلى توظيف الحوثيين كورقة ضغط في صراعها مع السعودية على مستوى الإقليم، وكذلك استخدامهم كأداة مساومة في إطار أزمتها المتصاعدة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ انسحاب الأخيرة من الاتفاق النووي في مايو من العام 2018م.

وفي السابع والعشرين من يناير 2020م أصدرت لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية باليمن تقريرها السنوي الخاص بالعام 2019م وكشفت فيه عن تلقي الحوثيون أجزاء جاهزة لطائراتهم بدون طيار و صواريخهم عبر شبكة من الوسطاء التي تمر عبر عمان وعن طريق البحر على طول الساحل الجنوبي لليمن، وعلى مستوى آخر كانت إيران هي الدولة الوحيدة التي تعاملت مع الحوثيين كسلطة تمثل اليمن واستقبلتهم في طهران كمسؤولين وممثلين رسميين عن اليمن وأبرمت الاتفاقات الثنائية معهم، وقامت بتسيير خطوط جوية مباشرة بين صنعاء وطهران. [20]

([19]) أنور قاسم الخضري. الطائفية والحرب الأهلية في اليمن، مجلة سياسات عربية، العدد 6، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ص64-71

([20]) فراس عباس هاشم، النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الإستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، ط1، الأردن، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016م، ص119

ISSN : 2410-1818

الفرع الثاني

تحديد أطماع القوى الإقليمية في اليمن

مما لا شك فيه أن كل دولة من دول العالم تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق أهدافها وأطماعها السياسية والاستراتيجية، ولكي نفهم سياسة أية قوة إقليمية في محيطها لابد أولاً من دراسة أهدافها وأطماعها التي تسعى إلى تحقيقها إقليمياً وما تعمله من تسخير كل إمكاناتها لتحقيق تلك الأهداف والأطماع، وعليه فسنتناول في هذا الفرع أطماع كل من السعودية والإمارات وإيران في الجمهورية اليمنية وذلك على النحو الآتي:

1. أطماع المملكة العربية السعودية:

تتمحور الأطماع السعودية في اليمن فيما يأتي:

أ- استمرار السيطرة السعودية على المشهد السياسي اليمني عبر دعمها المالي لشبكة من القيادات القبلية والدينية والسياسية، حيث بدأ نفوذها يتضاءل منذ العام 2011م بعد أن تحول بعض من حلفائها إلى قطر وإيران عقب انتفاضة الربيع العربي.[21]

ب- إضعاف القدرة العسكرية اليمنية تسليحاً وبنية عسكرية تحتية وقوة عسكرية نظامية وشل فاعليتها إلى أبعد حد، بل إن من أهم أطماعها إضعاف قدرة الدولة العسكرية النظامية والحد من قدرات أسلحتها الثقيلة نظراً لما عانته مؤخراً من خطر الصواريخ البالستية التي تؤرق السعودي حاكماً ومحكوماً في العمق السعودي وليس على الحدود فقط، لذا فإنها عملت حتى على إضعاف القوات الشرعية التي شكلتها لمواجهة الجيش واللجان الشعبية بقيادة أنصار الله وخاصة المتواجدة في حضرموت والمهرة لصالح المليشيات المدعومة من الإمارات، واعتبارها عبر وسائل إعلامها أنها احتلال شمالي للجنوب. [22]

ج- إنشاء ميناء نفطي في المهرة على ساحل البحر العربي وهو الحلم الذي ظل يراود السعودية للتنفس جنوباً على المحيط الهندي دون قلق من تهديدات إيران حول مضيق هرمز. ولتحقيق ذلك دفعت

([21]) مبروك ساحلي. التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد122، 2020م، ص461

([22]) محمد شرف الشرفي. الحرب على اليمن وتأثيرها على مستقبل الوحدة اليمنية مجلة تهامة، العدد الثاني عشر، ديسمبر2020م، ص45

ISSN : 2410-1818

السعودية بقوة عسكرية خاصة تابعة لها كما قامت بحملة تجنيس سعودية بين قبائل المهرة تشبه حملة تجنيس الإمارات لسكان جزيرة سقطرى[23]

د- منع نشوء دولة يمنية قوية منافسة إقليمياً في المنطقة. بل والعمل على تقسيم اليمن إلى دويلات وسلطنات يسهل التلاعب بتكويناته الفاعلة، بما يضمن لها تشكيل حليف جديد قوي على الأرض تابعاً وليس شريكاً.[24]

2- الأطماع الإماراتية:

لقد بدأت الأطماع الإماراتية في الجمهورية اليمنية تتضح بجلاء منذ توقيع اتفاقية تأجير ميناء عدن لصالح شركة موانئ دبي في العالم 2008م لمدة خمسة وعشرين عاماً قابلة للتجديد لمدة عشر سنوات أخرى، حيث كانت تلك الاتفاقية بمنزلة تنازل عن نشاط ميناء عدن لصالح ميناء جبل علي الإماراتي الذي أصبح محطة مهمة في الخطوط التجارية الدولية [25] وبالتالي تراجع دور ميناء عدن الذي كان يصنف سابقاً بأنه ثاني أهم موانئ العالم بعد ميناء نيويورك في ما يخص تزويد السفن بالوقود.

إلا أن إلغاء هذه الاتفاقية في عهد حكومة الوفاق التي أفرزتها الثورة السلمية في اليمن 2011م دفع الإمارات للدخول مع السعودية في تحالفها المعروف بعاصفة الحزم والاشتراك عسكرياً لتحقيق أطماعها المتمثلة في الآتي:

أ- توسيع نفوذ أبو ظبي جغرافياً في عموم الجنوب اليمني تقريباً وحتى الجنوب الغربي وبالذات العواصم والموانئ والجزر. وهذا يعني أن الهدف الإماراتي من هذه الحرب له مغزى اقتصادياً يرتكز على اقتصاد المناطق الحرة واستثمار شركات الموانئ والسيطرة على 2000 كيلومتر من الساحل اليمني.

ب- فرض الأجندات الإمارتية على الواقع اليمني واستيلائها على أهم الجزر اليمنية وعلى رأسها جزيرة سقطرى وجزيرة ميون بغرض إقامة قواعد عسكرية فيها، وهو ما وجدت طريقها إليه عبر المجلس الانتقالي الجنوبي الذي سيطر على المحافظة في عشرين يونيو 2020م.

([23]) أطماع السعودية في اليمن وشماعه هادي. موقع وكالة الصحافة اليمنية، تاريخ الزيارة 2022/4/28م https://www.ypagency.net

([24]) محمد شرف الشرفي. مرجع سابق ص47

([25]) محمد الأحمدي، الإمارات في اليمن. من دعم الشرعية الى تقويض ملامح الدولة، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 2020م، ص34

ISSN : 2410-1818

ج- تفتيت مناطق الجمهورية اليمنية وتشكيل دويلات جنوبية بناء على الهوية الفرعية التي غذتها الإمارات بالتشكيلات شبه العسكرية خارج الدولة وشراء الولاءات القبلية والعسكرية، ومن هذه التشكيلات الأحزمة الأمنية أو النخبة في كل من حضرموت وشبوة والمهرة ولحج وسقطرى والضالع[26]، وألوية حراس الجمهورية بقيادة طارق صالح وقوات المقاومة التهامية.

د- دعم المجلس الانتقالي الجنوبي التي شكلته الإمارات في مايو2017م المطالب باستقلال الجنوب بحيث يصير القوة الضاربة لأبوظبي في جنوب اليمن وكياناً موازياً لمؤسسات الحكومة الشرعية العسكرية. [27]

وبالفعل تحقق لها ذلك المطمع حيث صار المجلس الانتقالي هو الكيان الأقوى على الأرض في مدن الساحل الجنوبي إذ أصبحت المعسكرات التابعة والمواليه له تضم قرابة 90 الف جندي. [28]

وخاضت القوات الموالية لدولة الإمارات جولتين من المواجهات المسلحة ضد القوات الحكومية في عدن كانت الأولى في يناير 2018م عندما نشب الصراع بين قوات المجلس الانتقالي من جهة وألوية الحماية الرئاسية الحكومية من جهة أخرى، وكانت الجولة الثانية من المواجهات في أغسطس 2019م عندما أعلن المجلس الانتقالي النفير العام والزحف إلى القصر الرئاسي في عدن، وقد اتهمت الحكومة اليمنية دولة الإمارات بتنفيذ انقلاب عسكري في الجنوب شبيه بالانقلاب الحوثي، وفي اليوم الرابع من المواجهات تدخلت السعودية وسحبت وزير الداخلية أحمد الميسري الذي كان يقود المواجهات ضد الانتقالي مما أدى إلى سيطرة الانتقالي على عدن[29] وخاصة بعد قصف الطيران الإماراتي قوات الجيش الوطني عندما كانت على مشارف عدن لاستعادة المدينة.

3- المطامع الإيرانية:

تتمتع ايران بأهمية جيوبولتيكية على خارطة الاستراتيجية العالمية، وذلك نظراً لموقعها الجيواستراتيجي المميز، فقد مكنتها هذه الميزة الجغرافية من أن تكون نقطة تواصل بين شرق قارة آسيا وغربها فضلاً عن المزايا الاستراتيجية الهائلة التي وفرها لها هذا الموقع الجغرافي، المتمثل في وقوعها على طريق موارد التجارة العالمية والثروات البترولية، بالإضافة إلى توفر المزايا المادية والمعنوية التي أهّلتها

([26]) محمد الشرفي، مرجع سابق، ص440

([27]) أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي سعودي؟، تقرير نشره مركز كارنيبغي للشرق الأوسط في أغسطس 2019 على موقعه في الإنترنت، تمت المشاهدة في 25/نوفمبر 2019، على الرابط https://carnegie-mec.org/dlwan/79708

([28]) مبروك ساحلي، مرجع سابق ص 466

([29]) أحمد ناجي. مرجع سابق على الرابط نفسه

ISSN : 2410-1818

لأداء أدوار خارجية عزز من سياستها ومكانتها إقليمياً ودولياً مما جعلها تطرح نفسها كقطب إقليمي يتجاوز موضوع الدولة الفاعلة أو الدولة المشاركة أو الدولة المؤثرة [30]، وعليه يمكننا إجمال المطامع الإيرانية في اليمن في الآتي:

1. إقامة نظام ديني موال لها مذهبياً لتطويق السعودية والتحكم بمضيق باب المندب والبحر الأحمر والدول العربية الساحلية المطلة عليه، وإحكام قبضتها على المنطقة العربية.[31]
2. استنزاف وإضعاف الدول الخليجية وخلق تهديد دائم لأمنها القومي عبر إيجاد حليف لها على الحدود الجنوبية، وذلك كجزء من استراتيجيتها التوسعية في المنطقة العربية، والقائمة على خلق صلات مع عدد من المليشيات كما هو الحال مع ميليشيات الحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان.[32]
3. التواجد ضمن المساحات المائية من الممرات البحرية الدولية التي تقع عليها الجمهورية اليمنية والمتمثلة في مضيق باب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر.

المطلب الثاني

منطلقات القوى الإقليمية لتحقيق أطماعها

لقد أخضع علماء العلاقات الدولية ظاهرة ممارسة الدولة لدور خارجي للبحث والتحليل في إطار ما أصبح يعرف بنظرية الدور في العلاقات الدولية.

ووفقاً لمقولات تلك النظرية، فإن ممارسة أية دولة لدور معين خارج حدودها سواءً كان دوراً إقليمياً أم دولياً لابد أن يراعي ثلاثة شروط رئيسية[33] وهي:

1. إدراك صانع القرار في تلك الدولة الراغبة في القيام بدور إقليمي في محيطها الجغرافي لإمكانات وقدرات دولته المشتملة على عناصر ذاتية منها الموقع الجغرافي لدولته وعدد السكان والموارد الطبيعية، وعناصر مكتسبة متمثلة في القدرات الاقتصادية، والعسكرية، والمهارات البشرية والمستوى الاقتصادي، ومعدلات النمو الاقتصادي، وكذلك الاستقرار الداخلي، ودرجة الإندماج والاستقرار الوطني. ويأتي على رأس تلك العناصر موقع دولته الحقيقي في خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية.

([30]) حسين محمد حسين مطهر، مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (صراع الوجود والنفوذ) مجلة جامعة عمران، العدد2، 2022م، ص202

([31]) سلطان على حسن غريب، مرجع سابق، ص82

([32]) محمد جميح، الدوافع الجيوسياسية للدعم الإيراني للجماعة الحوثية. عربي21، تم الإسترجاع في يوم 2020/5/21م، https://bit.ly/386izre

([33]) الموسوعة السياسية متوفر على الرابط http://www.political-encyclopedia.org

ISSN : 2410-1818

2. قدرة صانع القرار على تحديد وضبط أهداف ومنطلقات سياسة دولته الخارجية، ومدى توافقها مع إمكاناتها وموقعها الإقليمي والدولي وغاية توجهها السياسي إزاء محيطها الخارجي.
3. إدراك متخذ القرار في تلك الدولة حجم وعواقب التغييرات التي يحتمل أن تحدثها ممارسة دولته للدور الإقليمي أو الدولي، واتخاذ ما يلزم إزاء أية تداعيات قد تؤثر سلباً على مصالح دولته.[34]

وعليه سنناقش هذه المنطلقات لكل لاعب إقليمي في اليمن لا سيما المملكة العربية السعودية والامارات وإيران في فرعين هما:

الفرع الأول: المنطلقات والعوامل الذاتية.
الفرع الثاني:المنطلقات والعوامل الدولية.

الفرع الأول

المنطلقات والعوامل الذاتية

1. منطلقات الدور السعودي:

تنطلق المملكة العربية السعودية في محاولتها للعب دور خارجي إزاء محيطها الإقليمي من تصورات صانع القرار فيها بأن الإطار العام لتوجه سياسته الخارجية يبنى على العوامل والمحددات الآتية:

أ- طبيعة الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية التي يعتنقها صناع القرار في المملكة العربية السعودية المتمثل في إحياء التوحيد كهدف رئيسي لها في محيطها العربي والإسلامي كون هذا المحيط ومنذ قيام الدولة السعودية قبل مائة عام تقريباً يعيش انتكاسات عدة على المستويات السياسية والاجتماعية، ولذا كان لزاماً على الدولة السعودية التي قامت على أسس فكرية ومعتقدات مذهبية مواجهة ذلك الواقع وتطهيره من الشركيات التي كانت سائدة في أوساطه. وعليه فإن المذهب الوهابي الذي ارتكزت عليه المملكة هو المذهب الذي يجب أن يسود العالم الإسلامي أجمع كونه يمثل في نظرهم الفرقة الناجية، وأن من خالفه ضال ويجب هدايته وإرجاعه إلى منهج التوحيد، وبالتالي يرى صانع القرار في السعودية أنهم أصحاب رسالة يجب أن تؤدي عبر ممارسة دولتهم لدور إقليمي مؤثر بل وقيادي أيضاً.

ب- يرى صانع القرار في المملكة العربية السعودية أن لدى دولته من الموارد الاقتصادية ما يمكنها من لعب دور قيادي في المنطقة وأن عليها توجيه تلك الموارد الاقتصادية نحو تعزيز الدور الخارجي للمملكة.

([34]) د/سامي محمد السياغي. الصراع الإقليمي والحرب على اليمن، مقومات الأدوار وفاعليتها، مجلة مقاربات سياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمن، العدد الرابع، السنة الثانية، صنعاء، 2018م، ص60

ISSN : 2410-1818

ج- يرى صانع القرار السعودي أن علاقة دولته مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب عموماً علاقة تؤهلها للعب ذلك الدور الإقليمي القيادي في المنطقة. رغم أن البعض يرى في تلك العلاقة علاقة تبعية بل يرى أن العلاقة الامريكية السعودية تحتل فيها السعودية دور الوكيل الإقليمي لأمريكا في المنطقة لا أكثر.[35]

2. منطلقات الدور الإماراتي:

أ- يرى صانع القرار الإماراتي أن دولته أصبحت أنموذجاً تنموياً متميزاً ومتفرداً في المنطقة مما يؤهلها أن تلعب دوراً قيادياً إقليمياً في محيطها، كونها النموذج التنموي الأفضل على الإطلاق في المنطقة. لذا وجب على صانع القرار الإماراتي استثمار ذلك التفوق من خلال سياسة توسعه في المحيط الإقليمي الحيوي لدولته.

ب- يرى صانع القرار الإماراتي أن لدولته من الموارد الاقتصادية ما تؤهله للعب ذلك الدور الإقليمي وكل ما على صانع القرار هو توجيه تلك الموارد لخدمة السياسة الخارجية لدولته.

ج- كذلك يرى صانع القرار الإماراتي أن في علاقاته الخارجية مع الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً ما يؤهلها للعب ذلك الدور الإقليمي، الذي يحسّن من علاقتها مع حليف الحليف إسرائيل التي طبعت العلاقة معها رسمياً في أغسطس 2020م، وجرى تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين رسمياً في نفس العام.

لذا يرى البعض بأن هذا الدور الإماراتي في المنطقة كالدور السعودي (دور الوكيل لأمريكا) بل أكثر من ذلك دور الوكيل لإسرائيل، لا سيما بعد التطبيع معها، حيث ترى السياسة الخارجية الإسرائيلية أن وجود قاعدة عسكرية في جزيرة سقطرى وقرب مضيق باب المندب مهم للغاية، من أجل عدم تكرار قدرة العرب على إغلاق مضيق باب المندب في حال اندلاع صراع عربي إسرائيلي مجدداً.[36]

3. منطلقات الدور الإيراني:

أ- يرى صانع القرار الإيراني أن طبيعة الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية التي يعتنقها النظام الإيراني منذ الثورة الإيرانية 1979م والمبني على نسق قيمي وأفكار سياسية تحررية ثورية تفرض عليه لعب دور إقليمي كبير في المنطقة، بل يجب عليه أن يتولى قيادة العالم الإسلامي فيها بتصدير الثورة إلى كل دول الإقليم.

([35]) د/سامي السباعي، مرجع سابق، ص64

([36]) د/ناصر الطويل وآخرون. لعبة الإماراتي في اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث العربية للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، اليمن، 2021م، ص122

ISSN : 2410-1818

ب- يرى صانع القرار في إيران أيضاً أن لديه من الموارد الاقتصادية والقاعدة التصنيعية ما يؤهله للعب ذلك الدور، وأن كل ما على صانع القرار هو العمل جاهداً على توجيه تلك الموارد بما يخدم توجهات الدولة في تصدير الثورة إلى كافة الدول المجاورة وبالذات الإسلامية منها.

ويرى البعض في هذه الرؤية بالذات أن ايران ومن خلال بناء قاعدتها التنموية والتصنيعية والتكنولوجية جديرة للعب ذلك الدور، حيث استطاعت بالفعل رفد ممارسة دورها الإقليمي بمخرجات ومصنعات إيرانية ذاتية بعكس من سبقها من الفاعلين (السعودي والإماراتي) الرافدين لحلفائهم بمخرجات أجنبية بل إن تواجدهم في حد ذاته معتمد على قواعد أجنبية في بلدانهم.

ج- إدراك صانع القرار الإيراني بأن خصمه اللدود هو أمريكا وحلفاؤها في المنطقة وهو ما تطلق عليه مسمى ((قوى الاستكبار العالمي)) فإيران لا تعاني في تحديد خصومها وأعدائها حالة الازدواجية التي يعانيها لاعبون إقليميون آخرون في المنطقة، لذا يرى صانع القرار في إيران أنه وجوباً عليه صد قوى الاستكبار العالمي وتعزيز واتساع محور المقاومة العربية ورفدها بكل ما يمكنها من الوقوف في وجهه.

كما أن صانع القرار الإيراني يدرك بأنه يملك كتلة كبيرة من الموارد البشرية في الداخل الإيراني وفي الدول المجاورة جميعها يسكن بقعة من الأرض بالغة الأهمية من الناحية الجغرافية وامتداداً تاريخياً عميقاً، وتاثيراً معنوياً كبيراً على دول الجوار الجغرافي بفرض إيدلوجيتها القائمة على المبادئ الشيعية السياسية والروابط الطائفية والإثينية وبالذات في دول الخليج العربي.([37])

([37]) ضاري سرحان الحمداني. سياسة إيران تجاه دول الجوار. القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2011م، ص76 وكذلك عبد الرحمن الأحمر. صراع الأدوار بين السعودية وإيران في منطقة الخليج العربي. رسالة ماستر أكاديمي. جامعة بوضياف المسيلة الجزائر، 2018م، ص20

ISSN : 2410-1818

الفرع الثاني
المنطلقات والعوامل الدولية

يرى كثير من الباحثين أن وراء تلك الأطماع الإقليمية في الجمهورية اليمنية عوامل دولية، وأن كل فاعل إقليمي في المنطقة يعمل لمصلحته ولمصلحة موكله، وعليه فسنعرض هنا أهم الفاعلين الدوليين مع بيان دورهم في تمكين الفاعلين الإقليميين من لعب هذا الدور وذلك كما يأتي:

اولاً: منطلقات الولايات المتحدة الامريكية:

نظراً لما تتميز به الجمهورية اليمنية من موقع بحري مهم وتحكمها بمضيق باب المندب الذي يعتبر عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر المتحكم في طرق التجارة بين الشرق والغرب والذي يمر عبره ما يقارب(4,8مليون) برميل نفط يومياً بما نسبته 5٪ من الطلب العالمي على النفط[38]. فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ وقت مبكر أن يكون لها تواجد دائم في البحر الأحمر خاصة والمنطقة عامة. وبرزت أهمية البحر الأحمر في حرب أكتوبر 1973م حينما أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية بالتعاون مع مصر، وكذلك برزت أهميته أيضاً أثناء حرب الخليج الثانية 1991 إذ مر عبره مختلف أنواع العتاد الحربي.

تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية في اهتمامها باليمن عامة ومنفذ باب المندب خاصة من منطلقات غايتها تحقيق الأهداف الآتية [39]:

1. ضمان عدم سيطرة قوة منافسة أو معادلة لها على مضيق باب المندب وعلى رأس تلك القوى الاتحاد السوفيتي سابقاً والصين الدولة الصاعدة والمنافسة لها حالياً.
2. ضمان توفير الأمن والأمان للكيان الصهيوني حليفها الأول في المنطقة وعدم تكرار سيناريو 1973م بإغلاقه.
3. ضمان تدفق الموارد النفطية عبر مضيق باب المندب من منطقة الخليج عبر المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا.

فبمجرد انهيار المرحلة الانتقالية في اليمن وقيادة المملكة السعودية عاصفة الحزم وفوز الرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية في 2017م أصبحت السياسة الأمريكية أكثر دعماً للمجهود الحربي للتحالف، حيث قام ترامب بتسريع عملية الموافقة على مبيعات الأسلحة لتحالف دول مجلس التعاون

([38])صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990–2010) دراسة سياسية، رسالة ماجستير، الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، 2012م، ص24

([39]) د/وسام علي كيطان، الأهمية الجيوبولتيكيه لجزر حنيش وتأثيرها على أمن الملاحة الدولية، مجلة الأداب، جامعة ديالي، العراق، العدد139، 2021، ص301

ISSN : 2410-1818

الخليجي بما في ذلك الترخيص لبعض أنظمة الأسلحة التي حظرتها إدارة أوباما سابقاً[40] وتمثلت أشكال الدعم الأمريكي فيما يأتي:

أ- الدعم في مجال التدريب: تستند الجهود الحربية السعودية بشكل غير مباشر إلى مهام التدريب الأمريكية الضخمة التي منها بعثة التدريب العسكري الأمريكية المؤلفة من 200 عنصر، والتي مقرها في الرياض المتعاملة مع وزارة الدفاع السعودية، وكذلك بعثة برنامج تحديث الحرس الوطني السعودي التي مهمتها تنظيم الحرس الوطني السعودي وتجهيزه وتدريبه، وكذلك مجموعة المساندة العسكرية لوزارة الداخلية التي مهمتها تطوير الإمكانات اللازمة لضمان أمن البنى التحتية الحيوية وتوسيع قوات أمن المنشآت وقوات الأمن الخاصة وحرس الحدود.

ب- الدعم في المجال العملياتي: أما في مجال الدعم العملياتي فقد أقرت إدارة الرئيس ترامب بأن القوات الأمريكية واصلت تقديم المشورة العسكرية والمعلومات والخدمات اللوجستية وغيرها من عمليات الدعم للقوات الإقليمية التي تحارب التمرد الحوثي في اليمن.[41]

ج- أما في مجال بيع الأسلحة: ففي مايو2017م صرح الرئيس ترامب بأن السعودية تنوي شراء أسلحة وخدمات ذات صلة بها من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمه(190 مليار دولار) خلال العشر سنوات التالية لولاية أوباما.[42]

د- لقد حاولت الاستراتيجية الأمريكية للرئيس ترامب الربط بين الملف الإيراني والملف اليمني على أساس كبح قدرة طهران على توسيع نفوذها الإقليمي حيث ترى في تزويد طهران للحوثيين في اليمن بصواريخ متطورة واستخدامها من قبل الحوثيين في استهداف السفن العسكرية الأمريكية والحليفة

([40])مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية وإنعكاساتها على أزمة اليمن. مرجع سابق، ص466، وكذلك سلطان حسن غريب، الأزمة اليمنية، مرجع سابق، ص103-105

([41]) المصدر السابق ص470

([42]) (أنظمة طائرات ثابتة الجناحين بقيمة 63 مليار دولار، وأنظمة حربية برية بقية 49 مليار دولار من بينها مركبات مدرعة ومدفعية وذخائر، وأنظمة مروحيات بقيمة 49 مليار دولار أيضاً تشمل مروحيات مسلحة من نوع أباتشي، وأنظمة دفاع صاروخية بقيمة 24 مليار دولار من بينها صواريخ باتربوت، وأنظمة بحرية بقيمة 12 مليار دولار تشمل سفناً قتاليه ساحلية متنوعة) مايكل نايتس، التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، تقييد الدعم العملياتي في اليمن، الجزء الأول، معهد واشنطن، تم الاسترجاع في 2020/5/6م على الرابط http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s-saudi-security-cooperation-part-1-coditioning-arms-sales-to-build-lev

ISSN : 2410-1818

التي تعبر المياة قبالة سواحل اليمن احتمال تهيئة طهران نفسها للسيطرة على مضيقين أساسيين للطاقة في المنطقة.[43]

مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل إدارة الأزمة اليمنية عبر توكيل الدول الإقليمية بها دون أي تدخلات مباشرة من قبلها ، والاستفادة الأمريكية من استمرار حالة التوتر والصراع في الشرق الأوسط عبر زيادة مبيعات شركات السلاح الأمريكية لدول الخليج[44] وبما يحقق أطماع ربيبتها إسرائيل في المنطقة عموماً والبحر الأحمر خصوصاً ، والمتمثلة في ما يلي:

1. إخراج البحر الأحمر من البحيرة العربية إلى مياه دولية.
2. إنشاء شبكة استخباراتية أمريكية إسرائيلية في البحر الأحمر، وملء العزلة الاقتصادية والدبلوماسية التي فرضت من الدول العربية على إسرائيل بالتحرك جنوباً تجاه دول القرن الإفريقي.
3. إضعاف القوة العربية في البحر الأحمر وتحقيق السيطرة الإسرائيلية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم بالتحالف مع دول القرن الأفريقي.
4. تأمين حرية الملاحة البحرية الإسرائيلية في البحر الأحمر وضمان حق المرور في خليج العقبة.
5. توسيع قاعدة إسرائيل في إرتيريا وتأمين وجودها العسكري فيها بما يتيح لها الهجوم على باب المندب في أي وقت.[45]

ثانياً منطلقات روسيا :

ترى موسكو الوضع في اليمن على أنه صراع محلي بأبعاد إقليمية، فهي على عكس العديد من الدول الغربية تحافظ على تواصلها مع جميع أطراف الحرب اليمنية، فهي تعترف بالحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، ولكنها لا تدين جماعة أنصار الله الحوثية، وعلى صعيد متصل يؤكد دبلوماسيو الدولة الروسية دعمهم لليمن الموحد ولكن لا مشكلة لديهم بلقاء المناصرين للانفصال من الجنوب، وعلى الجانب الآخر ترفض موسكو اتهامات السعودية لإيران بتسليحها لجماعة الحوثي، دون أن يؤثر

([43]) وهما مضيق هرمز التي تسيطر عليه إيران مباشرة ومضيق باب المندب الذي تسعى للسيطرة عليه بطريقة غير مباشرة عن طريق ذراعها في اليمن أنصار الله الحوثيين

([44]) سلطان علي حسن غريب، مرجع سابق، ص107

([45]) د/عبد المنعم محمد صالح عبد الله، أثر التقاطعات الإقليمية والدولية على أمن البحر الأحمر، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد20، الخرطوم، 2000، ص29

ISSN : 2410-1818

ذلك على مساعيها لكسب ود شيوخ الخليج في نفس الوقت، وترسيخ الشراكات الاقتصادية والدفاعية مع السعودية والإمارات حليفة السعودية الأولى في حرب اليمن.[46]

وترغب روسيا في الانخراط في الملف اليمني باعتباره اليمن منطقة نفوذ استراتيجية، وهذا يتضح من خلال تصريحات المسئولين الروس حيث صرح مدير القسم الافريقي في وزارة الخارجية الروسية "أنه بإمكان روسيا ودول الغرب التعاون بشكل فاعل في حل الأزمة اليمنية وأن حجم التناقضات بين روسيا والغرب أقل في الملف اليمني".[47]

لقد كان اليمن أحد أولويات موسكو في الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة فمنذ 1962م أرسل الاتحاد السوفيتي مستشارين عسكريين ومعدات إلى اليمن بدعوة من جمهورية مصر العربية التي ساندت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وتوسع هذا الوجود بعد عام 1968م عندما تواجدت روسيا في جنوب اليمن وبالتحديد عندما سمح لروسيا بإنشاء قاعدة بحرية روسية في سقطرى، كذلك فإن روسيا ترى في استقرار الخليج العربي أهمية بالغة لمصالحها في المنطقة، وإن اليمن تلعب دوراً في خطة روسيا للأمن الجماعي في تلك المنطقة. بل أن النزاع الإقليمي بين إيران والسعودية يستلزم تواجدها المستمر في المنطقة لحل المشكلات العالمية المؤثرة على مصالحها فيها، وبما أن معظم الدول الكبرى تمتلك قواعد عسكرية قرب مضيق باب المندب على الجانب الآخر من اليمن في القرن الافريقي (كالصين وأمريكا وفرنسا وتركيا وبريطانيا) وأنّ موسكو لم تتمكن من الحصول على قاعدة عسكرية في القرن الافريقي، لذا تبدو اليمن منطقة استراتيجية لها إذا تمكنت من الحصول على تلك القاعدة لتلحق بالقوى الغربية التي سبقتها.

وتنطلق روسيا في سياستها نحو الجمهورية اليمنية عامة ومضيق باب المندب خاصة من منطلقات غايتها تحقيق الأهداف الآتية [48]:

1. السيطرة على خطوط الملاحة البحرية في البحر الاحمر عند مدخله مضيق باب المندب ومخرجه في قناة السويس.
2. تقويض المصالح الأمريكية وتقليص دورها في المضيق وجزر البحر الأحمر.

([46]) مصطفى ناجي، اليمن في خريطة المصالح الروسية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تم الاسترجاع في 2020/6/3م http://sanaaconter.org/arpublicalitions.alt

([47]) مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص471

([48]) وسام علي كيطان، مرجع سابق، ص2-3

ISSN : 2410-1818

3. نشر نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة من خلال زيادة ثقة الدول التي تشهد نزاعات مثل اليمن في الاعتماد على روسيا في تقديم الدعم لها في أي وقت من الأوقات.

إن المساعدات التي تقدمها روسيا لإيران خصوصاً في التكنولوجيا العسكرية من تصنيع الصواريخ البالستية والطيران المسيره يؤكد وقوفها إلى جانب إيران كفاعل إقليمي يتولى رعاية مصالح الوكيل والموكل على مستوى الشرق الأوسط عامة والخليج والبحر الأحمر خاصة.

وعليه يمكن القول: إن هناك لاعبين دوليين إلى جانب أمريكا وروسيا لهما أطماع دولية في اليمن كبريطانيا التي تعتبر ثاني دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية تصديراً للأسلحة إلى السعودية و الإمارات وكذلك فرنسا التي ارتفعت مبيعاتها من الأسلحة في الشرق الأوسط. وفق ما أشارت اليه منظمة العفو الدولية عام 2015م في تقريرها ترخيص فرنسا لمبيعاتها للسعودية بما يفوق 16 مليار يورو، وحوالي 900 مليون يورو تجهيزات عسكرية، جميعها تؤكد وقوف هذه الدول إلى جانب الفاعلين الإقليميين في المنطقة (السعودية والإمارات).[49]

مما سبق يتضح أن الحرب في اليمن ليست يمنية يمنية، بل حرب إقليمية دولية، ذات دوافع سياسية وحمولات طائفية دينية مذهبية، جرى فيها توطين المصالح وتنفيذ الأجندات لتحقيق أهداف وغايات القوى والدول المنخرطة والمشاركة فيها.[50]

([49]) بهاء محمود، أوربا في حرب اليمن، شحنات السلاح ثم المساعدات، البيت الخليجي للدراسات، تم الإطلاع 2020/5/4م على الرابط https://gulthouse.org.pots.2218

([50]) عائق جارالله، بوصلة الصراع في اليمن، دراسة لأهم أهداف التحولات السياسية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد63، السنة الثانية عشر، 2020م، ص579

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني

أسباب الأطماع الإقليمية ووسائل المواجهة

مما لا شك فيه بأن كل دولة من دول العالم تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مطامعها الخارجية، وأن أي إتفاق خارجي لها في أي مكان في العالم ترتجي منه مردوداً اقتصادياً أو سياسياً أو على الأقل إنسانياً قيمياً، فعلى سبيل المثال، الاتفاق الصيني في توسيع ميناء جيبوتي البالغ نفقاته ملايين الدولارات تهدف منه الصين صد ومقاومة أي مخاطر تعترض ملاحتها في البحر الأحمر. كذلك الاستثمارات الاقتصادية الخليجية في منطقة البحر الأحمر وجزره والقرن الأفريقي تهدف دول الخليج من ورائها إلى تأمين أمنها القومي والغذائي، وهذه أطماع وطموحات مشروعة في التعاملات الدولية الحالية.

وتحت هذا العنوان سيتم مناقشة أسباب الأطماع الإقليمية في الجمهورية اليمنية ثم وسائل الجمهورية اليمنية في مواجهة تلك الأطماع في مطلبين هما:

المطلب الأول: أسباب الأطماع الإقليمية.

المطلب الثاني: وسائل الجمهورية اليمنية في مواجهة تلك الأطماع. وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

أسباب الأطماع الإقليمية

إن تصاعد النفوذ الإيراني وتمدده في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتصاعد الصراع والاستقطاب الطائفي، وفر للإمارات والسعودية ذريعة مهمة للتدخل في دول الإقليم- وتحديداً اليمن – تحت لافتة مواجهة النفوذ الإيراني ومنع اليمن من الوقوع تحت نفوذ جماعة الحوثي المدعومة من إيران.[51]

لقد لخص وزير الخارجية الأمريكي السابق ((هنري كسينجر)) الوضع في البحر الأحمر ومحيطه بأن الصراع الإقليمي الدائر بين إيران من جهة والسعودية من جهة أخرى أتاح للدول العربية ميزة تمثلت في التحكم في البحر الأحمر عبر إقامة قاعدتين عسكريتين، الأولى للسعودية في جيبوتي والثانية للإمارات في إرتيريا لتتوسع أبو ظبي بعدها في إقامة القواعد العسكرية على امتداد ضفتي البحر الأحمر.[52]

([51]) د/ناصر الطويل وآخرون، مرجع سابق، ص27

([52]) القواعد البحرية وسباق الهيمنة على البحر الأحمر. طموح إيراني أيضاً، نون بوست، 2017/7/29م على الرابط https://www.noonpost.com/content/19097

ISSN : 2410-1818

لذا كان لزاماً علينا بحث تلك الأسباب الكامنة لكل فاعل إقليمي على حدة، سواء كانت أسباباً اقتصادية أم سياسية، حتى نضع النقاط على الحروف وتشخّص تلك الأسباب بجلاء ليتم مواجهتها، لذا قمنا بدراسة تلك الأسباب لكل فاعل على حده في فرعين منفصلين هما:

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية.

الفرع الأول

الأسباب الاقتصادية

لقد أكدت العديد من البحوث بأن الصراعات الإقليمية في العالم هي صراعات يحتل فيها الاقتصاد أهم أسبابها، والمنبع لصراع القوى الإقليمية في اليمن على مدى العشرة الأعوام السابقة نجده في حقيقة الأمر صراعاً تحكمه المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، لذا كان علينا بحث تلك الأسباب والدوافع الاقتصادية لكل من السعودية والإمارات وإيران وذلك كما يأتي:

اولاً: - الأسباب الاقتصادية للمملكة العربية السعودية:

السعودية كما ترى نفسها أنها قوة إقليمية تسعى لأن يكون لها منافذ على البحار المفتوحة في الجنوب بعيداً عن تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز أمام صادراتها من النفط، إذاً فالرياض ترى في المحافظات الشرقية من الجمهورية اليمنية ((الجوف، ومارب، وشبوة، وحضرموت، والمهرة)) مناطق نفوذ وأمن قومي لها وإن كانت المهرة أكبر أهمية في نظرها كونها بحاجة ماسة إلى ميناء نفطي لها هناك.[53]

وعليه يمكن إيجاز أهم الأسباب الاقتصادية للمملكة العربية السعودية في الآتي[54]:

1. إيجاد منفذ لها على بحر العرب لتصدير نفطها عبره بما يجنبها المرور عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران.
2. بسط سيطرتها على المناطق الجنوبية اليمنية ليطال مضيق باب المندب ومحيطه الحيوي بما يكفل لها ممارسه دور حمائي توسعي يواكب تعزيز مصالحها النفطية والتجارية.
3. ترسيخ اتفاقية الحدود الموقعة مع اليمن الذي بموجبه استقطعت محافظات بأكملها كجيزان ونجران وعسير وجزء كبير من محافظتي الجوف وحضرموت " بما فيها خراخير، والوديعة، وشرورة

(53) يمكن الإطلاع على دراسة أبعاد نفوذ السعودية والامارات في اليمن. المرتكزات والحصاد، على الرابط https://abaudstudies.org.23.pdf

(54) د/حسين محمد مطهر، مرجع سابق، ص267

ISSN : 2410-1818

التي تؤكد الوثائق التاريخية بأنها جزء من حضرموت، ومنها الوثيقة التي وقعت عليها السعودية والدولة الكثيرية وسلطنة عمان وبريطانيا" اللتين تزخران بالوفرة النفطية فيها والمستثمرة حالياً من المملكة العربية السعودية.

4. إبقاء اليمن كحديقة خلفية للمملكة العربية السعودية وذلك باستمرار الأسواق اليمنية مفتوحة أمام المنتجات السعودية حيث إن الصادرات التجارية السعودية إلى اليمن تعود على الخزينة السعودية بملايين الدولارات وإبقاء اليمن في وضعه الحالي من عدم التصنيع لاحتياجاته الضرورية من المواد الغذائية عامل مشجع للسعودية في استمرار الوضع على ما هو عليه.

ثانياً: - الأسباب الاقتصادية للإمارات:

تحتل جزيرة سقطرى أولى أولويات الأسباب الاقتصادية لصانع القرار الإماراتي كونها أكبر جزيرة عربية فمساحتها تقدر ب(3594كم2) وطول ساحلها(300 كم متر) ولما تحتوي هذه الجزيرة من ثروات اقتصادية متنوعة ومنفردة في بعض منتجاتها ولما تحتوي عليه أيضاً من مخزونات نفطية مكتشفة وغزيرة، إضافة إلى الأسباب الآتية:

1. احتكار بيع النفط لليمن: لقد عملت الإمارات على توقيع عقد اتفاقية بين إحدى شركاتها وبين شركة النفط اليمنية فرع عدن في نوفمبر 2016، تمنحها هذه الاتفاقية احتكار واردات النفط، و الأمر ذاته في حضرموت حيث أعلن محافظها الموالي لأبو ظبي (أحمد بن بريك في ابريل 2017 عن مشروع مصفاة نفطية وعزم السلطة المحلية على استيراد النفط من شركة "بلص فروت"[55]
2. احتكار قطاع الإنترنت والاتصالات: لقد مورست ضغوط متزايدة على حكومة الشرعية من قبل الإمارات للحصول على ترخيص تشغيل شركتي هاتف نقال وإنترنت واحتكارها لكن فشلها في ذلك دفعها لافتتاح تلك الشركة في جزيرة سقطرى التي لازالت تعمل بها حتى الآن. [56]
3. المطارات والموانئ: تسيطر الإمارات رسمياً على مطارات: عدن، والريان، وسيئون عبر القوات الموالية لها، ويمنع هبوط أي طائرة فيها بدون تصريح رسمي من أبو مبارك المزروعي المسئول الإماراتي، كما تحتكر الإمارات رحلات الطيران إلى جزيرة سقطرى، وتسيطر على ميناء عدن رغم رفض الحكومة اليمنية منح شركة موانئ دبي العالمية تلك السيطرة، كما أنها تسيطر على موانئ

([55]) المحافظ أحمد بن بريك يعلن عن مشروع مصفاة نفطية في حضرموت ونيه السلطة المحلية استيراد النفط من الإمارات– يمنات – http://287490/04/yemenat.net/2017

([56]) احتكار بالقوة. ممارسات إماراتية للسيطرة على القطاعات الحيوية في اليمن 13سبتمبر2017م العربي الجديد. https://goo.gl/ycbir5/

ISSN : 2410-1818

المكلا و المخا، وكذلك الموانئ النفطية كميناء الشحر بحضرموت وبلحاف بشبوة حيث تخضع جميعها لنفوذ كامل من القوات الإماراتية إلى جانب ميناء النشمة النفطي في مديرية رضوم شبوة.

حيث تدير موانئ دبي العالمية (78 محطة) بحرية موزعة على(6قارات)، وقد احتل ميناء جبل علي المرتبة التاسعة عالمياً، وفق قائمة " لويدز" لأكبر الموانئ في العالم وذلك بعد أن بلغت طاقته الاستيعابية نحو(195 مليون حاوية)، ويضم الميناء(180) خطاً ملاحياً مرتبطة مع(140) ميناء حول العالم [57]

2. قطاع النفط والغاز: قامت أبو ظبي بعملية عسكرية في محافظة شبوه في عام 2017م تهدف لتأمين أنابيب النفط والغاز في المحافظة التي تعد من أكبر المحافظات اليمنية إنتاجاً للغاز والاستحواذ عليها لصالح شركة "دوف" الإماراتية التي كانت تتمتع بحق امتياز إنتاج النفط لقطاع 53 في حضرموت. إلى جانب سيطرة القوات الإمارتية على منشأة بلحاف الغازية وعرقلة تصدير الغاز الطبيعي منها[58] لصالح الحكومة اليمنية حيث إنها ترى أن في سيطرتها على ميناء بلحاف النفطي بشبوة بوابة لمنافسة إيران وقطر في سوق الغاز الطبيعي.[59]

3. ضمان استمرار الميزة التنافسية للاقتصاد الإماراتي إقليمياً، وحرصاً منها على المحافظة على مكاسبها الاقتصادية في الجمهورية اليمنية عملت على تحقيق الآتي:

أ- اشترطت أن أي حل سياسي في اليمن يجب أن يضمن بقاء قاعدتها العسكرية في المخاء.

ب- حولت ميناء المخاء الاستراتيجي إلى ميناء عسكري وجعلته منطقة عسكرية تمتد إلى ذوباب ومنعت السكان من العودة إلى منازلهم.

ج- أقامت في جزيرة سقطرى مستوطنة إماراتية إلى جانب قاعدة عسكرية لها.

د- حرصت على التواجد بقوة عند منفذ باب المندب الذي يعتبر عصب التجارة الدولية وذلك من خلال التواجد في جزيرة ميون.

([57]) يوسف العربي، 100 مليون حاوية طاقة موانئ دبي العالمية بحلول 2020م، صحيفة الإتحاد، 16فبراير2019م، وكذلك الرابط https://www.alitthad.ae./articel/10159/2019/100-2020

([58]) الخلافات تتصاعد على إدارة حقول النفط والغاز باليمن- مأرب برس – https//:marebpress.net/nprint.php.?ing=Arabic&sid=130128

([59]) د/أحمد الطويل وأخرون، لعبة الامارات في اليمن، مرجع سابق ص162

ISSN : 2410-1818

ثالثاً:- الأسباب الاقتصادية الإيرانية:

لم تكتف إيران بموقعها الاستراتيجي العام في المنطقة ولا بمواردها الاقتصادية الضخمة، حيث إن احتياطها النفطي يقدر بحوالي 90 مليار واحتياطها في الغاز 12٪ من الاحتياط العالمي، وأن إشرافها على مضيق هرمز وسيطرتها على بعض الجزر الموجودة فيه يدر عليها موارد مالية كبيرة إذْ يبلغ عدد السفن التي تمر به يومياً ما يقارب 100 سفينة أي بمعدل سفينة واحدة كل 15 دقيقة. بل أن موقعها الاستراتيجي هذا المتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارة الداخلة والخارجة من الخليج العربي فتح شهيتها أكثر للتحكم في الموارد المائية والاقتصادية في المنطقة بشكل عام.[60]

لقد أدرك صانع القرار الإيراني منذ وقت مبكر أهمية مضيق باب المندب من خلال إدراكه لأهمية مضيق هرمز عليه وأهميته في الملاحة البحرية العالمية. ونظراً للتبادل الاقتصادي لدول أوروبا مع دول المنطقة والمخزون النفطي في دول الخليج العربي وإيران والعراق أصبح المضيق نقطة العبور للسفن التي تحمل البضائع للمنطقة والسفن التي تحمل النفط إلى أوروبا.[61]

لذا فإنها تسعى جاهدة لأن يكون لها موضع قدم في هذا الممر الدولي المهم وأن يكون لها دور في إدارته والتحكم فيه.

([60]) صباح محمود الراوي، مملكة البحرين والأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي، مجلة البحوث العراقية العدد2، 2001م، ص7

([61]) أكرم عبد الملك الأغبري، أهمية البحر الأحمر في علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، صنعاء اليمن، 1999م، ص28

ISSN : 2410-1818

الفرع الثاني

الأسباب السياسية

مما لاشك فيه أن لكل دولة في سياستها الخارجية بواعث سياسية تسعى لتحقيقها وترجمتها على أرض الواقع، بما يحفظ لها استقلالها وتحرير قرارها السيادي، وعليه فإن كل دولة من الدول الإقليمية الفاعلة تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق أطماعها مبررة ذلك السلوك بأسباب سياسية أو اقتصادية أو أمنية. لذا يمكن إيضاح الأسباب السياسية للسلوك السعودي والإماراتي والإيراني في اليمن على النحو الآتي:

اولاً :- الأسباب السياسية السعودية:

1. إقصاء حركة أنصار الله من الحكم أو المشاركة فيه لأنها ترى في الحركة تمرداً مذهبياً لا يهدف إلى الحصول على السلطة بقدر ما يهدف إلى زعزعة الامن والاستقرار في المنطقة لصالح أطراف خارجية تعمل على إيجاد موطئ قدم لها في اليمن والمنطقة لاعتبارات جيواستراتيجية وعقائدية.
2. إدراك المملكة العربية السعودية أهمية اليمن الجيواستراتيجية وأن أمن اليمن جزء من أمنها الوطني بل وأمن مجلس التعاون الخليجي عموماً.
3. حماية الممرات الدولية والملاحة فيها خصوصاً ممر باب المندب لما يتمتع به من أهمية أمنية وعسكرية واقتصادية كبيرة لدول المنطقة والعالم وأن استيلاء أنصار الله عليه ومن ورائهم إيران سيكلف دول الخليج والعالم أجمع تبعات كارثية.
4. صد التمدد الإيراني في المنطقة وكبح جماحه لاسيما بعد نجاح الاتفاق النووي خمسه+واحد الذي يؤرق المملكة ودول الخليج عامة[62] لاسيما بعد ما باتت إيران قادرة على النفاذ إلى الساحة اليمنية بعد وصول أنصار الله إلى السلطة، وبعد إرسال إيران لغواصات تابعة للجيش الإيراني في البحر الأحمر.
5. العمل على إيجاد قاعدة من المصالح المشتركة مع القوى الكبرى في العالم ((أمريكا والاتحاد الأوروبي والصين)) وفي نفس الوقت إيجاد مظلة أوسع للتعاون بين أصحاب المصلحة من الشركاء الإقليميين والدوليين في ضمان أمن المنطقة.
6. التخلص من مصدر التهديد الرئيسي لها من الجمهورية اليمنية والمتمثل في الجيش اليمني ولجانه الشعبية، لذا كانت مسألة تفكيك الجيش والقضاء على مدخلاته التسليحية المؤثرة كالصواريخ

([62]) بلال محمد الحكيم، الأسباب الحقيقية للعدوان السعودي الأمريكي على اليمن، صنعاء، 2018م، ص16، وكذلك د/سلمان داود غزيل، الأزمة اليمنية ومستقبل الملاحة الدولية في مضيق باب المندب، جامعة الأنبار، مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، المجلة 10 العدد 39، العام 2021م، ص260

ISSN : 2410-1818

البالستية وصواريخ الدفاع الجوي وطيرانه المسير يمثل المسألة الأكبر تحدياً أمامها والعقبة الأبرز في إمكانية نجاحها في تحقيق مخططاتها وحلمها في اليمن.

7. رعاية المملكة العربية السعودية لمشروع فدرلة اليمن "وفقاً لمشروع الأقاليم الستة" الذي أنتجته غرف مؤتمر الحوار الوطني المغلقة حتى تتفرد بإقليم حضرموت والوصول إلى شواطئ بحر العرب.[63]

ثانياً:- الأسباب السياسية الإمارتية:

كون الإمارات تمتلك تواجداً عسكرياً تابعاً لها في شرق أفريقيا وتحديداً في أرتيريا وجمهورية أرض الصومال، بافتتاح أبو ظبي قاعدة عسكرية لها في عصب بأرتيريا عام 2015م، وبدئها العمل في قاعدة بربرة في جمهورية الصومال عام 2017م رأت من الضرورة تعزيز ذلك الوجود واستكماله بسيطرتها على السواحل والموانئ اليمنية، فالوجود العسكري الإماراتي في اليمن سيتكامل مع القواعد العسكرية التي بنتها في المنطقة وستتمكن أبو ظبي من تقوية نفوذها في جنوب البحر الأحمر ومنطقة باب المندب وبحر العرب، و سيكسبها أهمية دولية تجاه خط الملاحة الدولية الذي بات وجود الإمارات فيه قوياً، بدءاً من جزيرة سقطرى ومروراً بجزيرة ميون وحتى أرتيريا[64]. كذلك فإن هذا النفوذ السياسي والعسكري في جنوب اليمن وسواحلها الغربية سيمنحها تفوقاً على القوى التي تنافسها حول منطقة جنوب البحر الأحمر وشرق أفريقيا وبخاصة السعودية وإيران.

إن صانع القرار الإماراتي يرى في تواجده العسكري في الجزر والسواحل اليمنية بما فيها سقطرى والمكلا وعدن والمخاء والحديدة سيعزز من مكانة الإمارات في المنطقة والعالم، ويضمن لها تحالفاً وثيقاً وجيداً مع القوى الدولية وقد يسند إليها دوراً مهماً في حماية المصالح الاقتصادية من خلال المشاركة في تأمين طرق التجارة والنفط في هذا الممر الدولي المهم.

لقد اتجهت الإمارات بالعمليات العسكرية نحو محافظات أبين وحضرموت وشبوة، رافعة راية القضاء على جيوب تواجد القاعدة والتنظيمات المتشددة في تلك المناطق، إلا أن الدوافع الحقيقية هي التسويق لنفسها والدعاية الإعلامية لدورها المحوري في محاربة الإرهاب في اليمن، وإثبات جدارتها للقيام بهذا الدور أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الغربية.[65]

([63]) د/حسين محمد مطهر. مصدر سابق ص268

([64]) د/ناصر الطويل وأخرون. لعبة الإمارات في اليمن. مرجع سابق ص 41

([65]) التدخل الإماراتي في اليمن، الأدوار والمصالح، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة البحث الرابع العدد 36، يوليو 2019، متاح على الرابط http/www.drasat.net

ISSN : 2410-1818

وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص أهم الأهداف السياسية الإماراتية في الآتي[66]:

1. ضمان استمرار النفوذ الإماراتي على باب المندب (الممر المائي الاستراتيجي) في ظل تنسيق وضوء أخضر أمريكي.
2. مواجهة ما يسمى بالنفوذ الإيراني ومنع تحول اليمن إلى قاعدة خلفية لإيران تهدد أمن الإمارات ونفوذها في باب المندب.
3. ضمان عدم وجود دور مستقبلي مؤثر لحزب الإصلاح الممثل لجماعة الإخوان المسلمين باليمن.
4. دعم الانفصاليين في الجنوب اليمني لأهداف اقتصادية أبرزها إدارة الموانئ، كون بقاء اليمن موحداً يهدد نفوذها في الجنوب ويضر بمصالحها.

ثالثاً:- الأسباب السياسية الإيرانية:

يمكن وصف النظام في الجمهورية الإيرانية بأنه نظام ثوري يسعى لتصدير ثورته وفرض نموذجه على الجوار بشتى الوسائل، كما يمكن وصف نظامه بانه نظام إيدلوجي إسلامي راديكالي، يطرح الرسالة العالمية للإسلام ويرفع شعارات تدفعه للتصادم مع دول الجوار، حيث يقوم على مبدأ "البراءة والموالاة" وهو نبذ الاستكبار ومعاداته ومواجهته من ناحية، وموالاه المستضعفين ودعمهم على مستوى العالم من ناحية أخرى، وهذا المبدأ لا شك بأنه يؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتغلغل داخلها والتحالف مع قوى سياسية داخلية والدخول في تصادم مع أطراف دولية وإقليمية أخرى.[67]

وعليه يمكن إجمال أهم الأسباب السياسية للأطماع الإيرانية في المنطقة فيما يأتي:

1. التغلغل الإيراني في المنطقة العربية واتساع نطاق تأثيره على العلاقات العربية وعلى الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية والأوضاع في العراق واليمن.
2. منافسة المملكة العربية السعودية في زعامة العالم الإسلامي بل والسعي لتقويضها ولمدها السني في العالم.
3. اختراق دول الخليج العربي والتأثير على توجهاتها بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة بل والسعي لخلق قلاقل داخلية فيها خصوصاً في المملكة السعودية من خلال تبني مواقف المعارضة الشيعية فيها.
4. جعل أمن منطقة الخليج العربي من مسئولية الدول المطلة عليه ورفض أي تواجد أجنبي فيه وبالذات التواجد الغربي، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، التي لها العديد من القواعد في دولة

([66]) مخاطر الوجود الإماراتي في جنوب شبه الجزيرة العربية على اليمن والإقليم، مركز يمان، مايو 2018م https://almarahpost.com/news/196i#xSaFNBRS-m8

([67]) رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012م، ص92

ISSN : 2410-1818

الثمان عدا إيران وهي (السعودية والعراق والكويت وعمان وقطر و البحرين والإمارات) لذا رفضت إيران التحالفات الدفاعية التي عقدتها بعض دول الخليج مع بعض الدول الغربية واعترضت على إعلان دمشق لأنها تتجاهل الدور الإيراني وتعطي لمصر وسوريا وهما دولتان غير خليجيتين دوراً في أمن الخليج[68]

5. ضرورة التواجد الإيراني العسكري في خليج عدن لحماية المصالح الإيرانية، وهذا ما صرح به قائد الحرس الثوري الإيراني.[69]
6. تكريس الهيمنة والمكانة الإقليمية على الجزيرة العربية ككل في ظل القناعة الإيرانية بفكرة تكريس الهيبة القومية الفارسية على الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر
7. تهدف إيران من تدخلها في الجزيرة العربية واليمن خاصة إلى تحقيق مفاوضات ناجحة في الملف النووي، وتحسين العلاقات مع الدول الغربية، خاصة مع وجود الفرصة التي أتاحتها الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في عدد من الملفات الأمنية في المنطقة
8. تهدف إيران من تدخلها الإقليمي في المحيط العربي ومنه اليمن إلى استرجاع أمجاد الإمبراطورية الفارسية، بتسييسها للدين والاستحداث فيه كالحج إلى العتبات المقدسة وممارسة طقوس دينية ما أنزل الله بها من سلطان.[70]

وتتبع إستراتيجية إيران السياسية من أقوال قائد ثورتها الإمام الخميني عام 1980م فيما نصه: "نحن في جمهورية إيران الإسلامية سوف نعمل بجد من أجل تصدير ثورتنا للعالم"ومن الدستور الإيراني الذي يؤكد على البعد العالمي للثورة الإيرانية، فقد جاء في الفصل الأول المعنون ب " الأصول العامة " في المادة الثالثة:

بأنه ومن أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة في المادة الثانية، تلتزم حكومة جمهورية إيران بأن توظف جميع إمكاناتها لتحقيق الالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم.

([68]) زكريا سليمان بيومي. العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني، دمشق، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2009، ص153 وكذلك فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991– 2012) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم عمان الأردن، 2012، ص43

([69]) فؤاد عاطف العبادي. المصدر السابق ص64

([70]) عقيل القطري، التغلغل الإيراني في اليمن والخليج، متاح على الرابط https://www.almoslim.net تاريخ الدخول 15 مارس/2020م

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني

وسائل الجمهورية اليمنية في مواجهة تلك الأطماع

إن كل دولة من دول العالم تتجه في سياستها الخارجية والداخلية لتامين وسلامة أراضيها ورعاياها من خلال إتباع سبل ومناهج متعددة ترعى بها مصالحها. بل تعمل على تجنيد كافة إمكاناتها المادية والمعنوية لتحقيق ذلك الهدف الأسمى، المتمثل في استقلالها واستقرارها وازدهارها بتأمين مصالحها الحيوية في هذا العالم.

وتأتي على رأس تلك الوسائل الوسائل السياسية والاقتصادية وكذلك الوسائل العسكرية التي تكون غايتها على الأقل تحقيق الردع لكافة الدول الطامعة فيها، فكلما كانت القوة العسكرية للدولة على مستوى متطور كلما حسب لها الأعداء ألف حساب والعكس فإن ضعف هذه القوة يجعل الطامعين فيها أكثر شهوانية لتنفيذ مطامعهم فيها، وعليه سنناقش في هذا المطلب وسائل الجمهورية اليمنية في مواجهة القوى الطامعة فيها في فرعين هما:

الفرع الأول: الوسائل السياسية والاقتصادية.

الفرع الثاني: الوسائل العسكرية.

ISSN : 2410-1818

الفرع الأول

الوسائل السياسية والاقتصادية

تمتلك الجمهورية اليمنية وسائل سياسية وإقتصادية متنوعة لصد تلك الأطماع الإقليمية وبما يحقق إستقلالها السياسي و الاقتصادي وعدم إرتهانها لأي قوى إقليمية أو دولية ومن تلك الوسائل ما يلي:

1. تعزيز الوحدة اليمنية وبسط سيطرة الدولة على جميع رقعتها الجغرافية والاهتمام أكثر ببسط سيادتها على كافة موانئها وجزرها والعمل على توفير كافة الإمكانيات اللازمة لبسط تلك السيادة بما يحقق تأمين الملاحة الدولية في كل من البحر العربي وجنوب البحر الأحمر، وجذب الاستثمارات الاقتصادية في تلك المرافق.
2. بناء اقتصاد وطني قوي بعيد عن قيود التبعية، وذلك من خلال الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي لتوفير حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
3. استثمار مصادر الثروة الطبيعية بما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية والتكامل الاقتصادي لعموم محافظات الجمهورية، وجذب الاستثمارات العالمية وخاصة في مجال الطاقة نظراً لما تكتنزه اليمن من ثروات نفطية وغازية ومعدنية هائلة.
4. تعزيز الاستقلال السياسي لليمن، واتباع سياسة خارجية مستقلة.
5. استغلال الموقع الاستراتيجي بما يحقق المصالح والأهداف العليا لليمن، وذلك بإقامة المناطق الحرة، والأسواق الدولية، وتشجيع الاستثمار السياحي في الجزر اليمنية التي في البحر الأحمر والبحر العربي، وتشجيع توطين الأسر اليمنية فيها.
6. الاهتمام بالمغترب اليمني في كل أنحاء العالم، ومعالجة مشاكله في الداخل والخارج ودعوة رؤوس الأموال اليمنية المستثمرة لأموالها في الخارج لاستثمارها في الداخل اليمني وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنشاء مشاريعهم الإنتاجية.
7. التنسيق مع جمهورية مصر العربية في تأمين الملاحة في البحر الأحمر، كون تهديد الملاحة فيه يضر بدرجة أولى مصر ثم اليمن ثانياً، كون مصر تملك قناة السويس وتبلغ طول سواحلها على البحر الأحمر(1850كم) ولها مردودات اقتصادية هائلة من هذين المصدرين، بل والعمل على عودة إرتيريا إلى مهدها الأصيل وعروبتها التي تنكرت لها بحكمها الشمولي الحالي حتى يكون البحر الأحمر عربياً خالصاً.[71]

([71]) د/قحطان أحمد سليمان الحمداني، واقع ومستقبل الصراعات الدولية والإقليمية في البحر الأحمر، مجلة العلوم السياسية، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية ص 61-62

ISSN : 2410-1818

8. إنشاء جهة حكومية مختصة برعاية الجزر اليمنية وحل كافة الإشكاليات المعيقة لتشجيع التوطين السكاني فيها ، وإنشاء مشاريع اقتصادية وسياحية.[72]

إن لدى اليمن جزراً غاية في الأهمية من حيث الموقع، ومن حيث الثروات التي تحتويها ومن أهم تلك الجزر: "جزيرة سقطرى، وجزيرة ميون، وجزيرة كمران، وجزر زقر، وجزر حنيش الصغرى والكبرى".

9. تحريم التواصل الحزبي والنقابي مع الدول الأجنبية إلا عن طريق وزارة الخارجية اليمنية لما للبعد الخارجي من تأثير على الداخل اليمني ولما يتبع ذلك التواصل من عمالة تجعل تلك القوى الداخلية رهينة لمن يمولها وخير دليل على ذلك تواصل المجلس الانتقالي والمؤتمر مع الإمارات والحوثيون مع عمان وإيران والإصلاح مع تركيا وقطر وهكذا.[73]

10. رد المظالم وإقامة العدل وتعويض كافة متضرري الحرب من السلك المدني والعسكري وصرف كافة مستحقاتهم المالية وإشاعة روح التسامح في أوساط المجتمع والعناية الكاملة بأسر الشهداء من كافة الأطراف، حتى تسد كافة ذرائع التدخل الخارجي في الشأن اليمني.

([72]) أحمد أبو الوفاء، الأوضاع القانونية لجزر البحر الأحمر، الملف العلمي، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1989م، ص501

([73]) كان لهذا التواصل بين القوى الداخلية للدول الخارجية أن جند المجلس الانتقالي 90000 جندي والمؤتمر 70000 والحوثيون 120000 جندي. جميع هذه القوى خارج كشوفات وزارتي الدفاع والداخلية، لمزيد من الإطلاع ينظر تقرير حلقة نقاش تحت عنوان الخليج ومستقبل الدولة اليمنية الذي أقامته جامعة قطر، كلية الأداب والعلوم، مركز دراسات الخليج 12 سبتمبر 2019م

ISSN : 2410-1818

الفرع الثاني

الوسائل العسكرية

تعاني الجمهورية اليمنية حالياً من وجود تشكيلات عسكرية مستحدثه خارجه عن وزارتي الدفاع والداخلية ولديها من العتاد العسكري المتطور ما يزعزع إستقرار تلك المحافظات المتواجدة فيها. يقابله وجود فراغ عسكري في بعض الجزر و الشواطئ اليمنية الهامة لذا يجب على السلطة معالجة تلك الإختلالات و الأطماع بالتالي:

1. تجميع ونقل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوى الخارجة عن وزارتي الدفاع والداخلية ((كاللجان الشعبية، والأحزمة الأمنية، وقوات العمالقة، وحراس الجمهورية، وقوات النخبة)) ووضعها تحت إدارة وإشراف وزارتي الدفاع والداخلية بل العمل على ترقيم أفرادها ودمجهم ضمن قوى الدفاع والداخلية وإعادة انتشارهم على كافة التراب اليمني، وإعادة تأهيلهم التأهيل المعنوي الذي يجعل كل فرد منهم ولائه لله ثم الوطن والوحدة لا رابع لها، لأنه لا يمكن مواجهة الأطماع الإقليمية في اليمن بجيش متعدد الولاء، لديه انفصام في الهوية.
2. رفع القدرة العسكرية للجمهورية اليمنية وذلك بتطوير الصواريخ الباليستية قصيرة المدى، وكذلك الطائرات بدون طيار التي دخلت الخدمة في الجيش اليمني في يناير 2019م، صواريخ أرض جو (S.A.Ms) والصواريخ المضادة للسفن وغيرها من الأسلحة الحديثة التي بها يتم الردع للقريب والبعيد على حد سواء.[74]
3. تحصين جزيرة سقطرى بإنشاء قاعدة عسكرية عملاقة فيها نظراً لما تتميز به الجزيرة من موقع استراتيجي مهم جعلها مطمعاً لجميع القوى الدولية الفاعلة في الماضي والحاضر، فالجزيرة تمتلك أهمية بحرية حيوية وهي ذات أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية و الإقليمية، بوصفها نقطة عبور رئيسية لناقلات النفط والصادرات الصناعية الصينية إلى أوروبا والغرب عموماً، وممر ترانزيت من بلدان الجوار عبر الخليج العربي، مروراً بالبحر العربي وخليج عدن وكونها أكبر جزر الوطن العربي.[75]
4. الدعم الكامل والمفتوح لكل من القوات البحرية وخفر السواحل، لأن سلم اليمن وحربه واستقرار وزعزعة أمنه لن يأتي الا من البحر، وعليه ونظراً للموقع الجيو استراتيجي للجمهورية اليمنية فإن جميع الأطماع الإقليمية والدولية في اليمن سببها موقعها الاستراتيجي في المقام الأول لذا يجب تحصين ذلك الموقع بقوات رادعه لكل من تسول له نفسه المساس بأمن هذا البلد من كافة اللاعبين الإقليميين والدوليين.

([74]) مبروك ساحلي. مصدر سابق، ص460

([75]) عوض عبدالله بامطرف، استراتيجيات التنمية في الجزر اليمنية، الهيئة العامة لتطوير الجزر اليمنية، صنعاء، 2006م، ص 33

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

إن هذه الدراسة تعد من الدراسات الحديثة عن أطماع القوى الإقليمية في اليمن ورغم الصعوبات و العوائق في الحصول على مصادر متعدده ومتنوعة عن تلك الأطماع الأ أننا إستطعنا وبحمد الله تعإلى أن نتوصل إلى نتائج و توصيات يمكن إيضاحها على النحو التالي:

أولاً :النتائج:

صحة الفرضية الأولى التي اعتمدت عليها هذه الدراسة في أن موقع اليمن الاستراتيجي سبب رئيسي في أطماع الطامعين في الجمهورية اليمنية، حيث أثبتت هذه الدراسة:

1. أنه ونظراً لموقع اليمن الاستراتيجي تسعى كل من السعودية والإمارات وإيران إلى السيطرة عليه من خلال تمكين حلفائهم أو من خلال تدخلاتهم المباشرة.
2. أدى الصراع السعودي الإيراني إلى إضعاف النسيج الاجتماعي اليمني، إذ دخلت الطائفية والمناطقية لأول مرة في تاريخ الصراع الداخلي اليمني، وأثر ذلك الصراع على وضع الاقتصاد اليمني، وجعل اليمن يعيش أسوأ الأوضاع الاقتصادية حيث انخفض الإنتاج المحلي وسبب في ارتفاع الأسعار.
3. إن الصراع الداخلي اليمني كان له دور في نفوذ الصراع الإقليمي إلى الداخل اليمني، وتناميه فيه وجعله ساحة لتصفية تلك الصراعات مما أنعكس على المواطن اليمني وعلى اليمن وبناه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
4. موقع الجمهورية اليمنية وطول سواحلها قد أعطاها أهمية جيوبولتيكية عالمية جعلتها تشرف وتطل على العديد من الجزر الواقعة على طريق الملاحة الدولية، كما أن طبيعة تلك الجزر وارتفاع جبالها تعد عامل جذب للقوى الإقليمية والدولية من أجل استخدامها كنقاط لمراقبة السفن القادمة والمغادرة لمضيق باب المندب، وكذلك مراقبة الملاحة الدولية في البحر الأحمر والبحر العربي.

ISSN : 2410-1818

ثانياً :التوصيات:

1. تحصين كل المنافذ اليمنية البرية والبحرية والجوية بقوى عسكرية وأمنية ولاؤها الأول لله ثم للوطن وعدم تأجير الموانئ اليمنية أو الجزر لأية قوى أجنبية مهما كان مردود ذلك اقتصادياً، كون التجارب السابقة في تأجير الموانئ نال من سيادة البلد واستقلاله.
2. إعادة اللحمة اليمنية إلى ما كانت عليه عام 1990م وإشاعة روح التسامح والتصالح بين كافة أفراد المجتمع ومحاربة الطائفية والمناطقية، وإنعاش الاقتصاد اليمني بما يضمن القضاء على كل أنواع البطالة التي كانت سبباً في تجنيد القوى الإقليمية لآلاف الشباب كمرتزقة لصالحهم.
3. معالجة الملفات العالقة لكل أبناء الشعب اليمني شمالاً وجنوباً وجبر الضرر أينما وجد بما يكفل الحفاظ على الوحدة اليمنية التي تعتبر أسمى أهداف الثورة اليمنية، وبما يضمن صد قوى العدوان الإقليمية والدولية الطامعة في تقسيمه.
4. الاهتمام بالجيش اليمني توحيداً وتدريباً و تسليحاً وإعادة تأهيله بعقيدة عسكرية ولائها لله ثم للجمهورية و الوحدة لا رابع لها ودمج كل التشكيلات العسكرية من وزارة الدفاع والداخلية.
5. الاستغلال الأمثل لكل الموارد الاقتصادية للبلاد " تعدينية وزراعية" وكذلك الاستغلال الأمثل للجزر اليمنية كون جزيرتي ميون وسقطرى لو استثمرتا اقتصادياً لفاقت إيراداتها ما تحصله جمهورية مصر من قناة السويس.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع:

أولاً الكتب:

- أحمد أبو الوفاء، الأوضاع القانونية لجزر البحر الأحمر، الملف العالمي، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1989م
- أحمد محمد أبوزيد، العلاقات اليمنية الخليجية، الاخوة الأعداء، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018م.
- أكرم عبد الملك الأغبري، أهمية البحر الأحمر في علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، صنعاء، اليمن، 1999م.
- بلال محمد الحكيم، الأسباب الحقيقية للعدوان السعودي الأمريكي على اليمن، صنعاء، 2018م
- زكريا سليمان بيومي، العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دمشق، 2009م.
- سعود المولى، الحوثيون واليمن الجديد، صراع الدين والقبيلة والجوار، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2015م.
- ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011م.
- عبد السلام المحطوري، المسارات التاريخية للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن الخلفية والأفاق، ، المركز العربي للأبحاث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2012م.
- عوض عبد الله بامطرف، استراتيجيات التنمية في الجزر اليمنية الهيئة العامة لتطوير الجزر اليمنية، صنعاء، 2006م.
- فراس عباس هاشم، النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016م.
- د/ناصر الطويل وآخرون، لعبة الامارات في اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، اليمن، 2021م
- وليد محمد جرادات، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدوحة، 1986م.
- هادي محمد صالح، عاصفة الحزم، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016م.

ISSN : 2410-1818

ثانياً الرسائل العلمية:

- رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012م.
- سلطان علي حسن غريب، الأزمة اليمنية، دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2020م.
- صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن ((1990-2010))، دراسة سياسية رسالة ماجستير، الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، عمان، الأردن، 2012م.
- عبد الرحمن الأحمر، صراع الأدوار بين السعودية وإيران في منطقة الخليج العربي، رسالة ماستر أكاديمي، جامعة بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018م.
- فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991-2012) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، عمان، الأردن، 2012م
- ناجي خليفة قاسم الدهمان، القرصنة البحرية وتأثيراتها على الأمن القومي اليمني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية2010م، متوفرة على الرابط www.yemen-nic-ine

ثالثاً التقارير والندوات العلمية:

- النفوذ الإماراتي في اليمن، المرتكزات والحصاد، ندوة أقامها مركز أبعاد للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، صنعاء، 2018م.
- حلقة نقاش تحت عنوان الخليج ومستقبل الدولة اليمنية الذي أقامته جامعة قطر كلية الأداب والعلوم، مركز دراسات الخليج، 12 سبتمبر 2019م.

رابعاً المجلات والصحف:

- أمل عبد المعز الحميري، أهمية موقع اليمن، مجلة الثوابت، العدد 81، سبتمبر 2015، صنعاء.
- أنور قاسم الخضري، الطائفية والحرب الأهلية في اليمن، مجلة سياسات عربية، العدد6، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، قطر.
- إياد قاسم محمد، البحر الأحمر في الاستراتيجية الأمريكية، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة العراقية، العدد 17، ديسمبر 2020م.
- حسين محمد حسين مطهر، مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، صراع الوجود والنفوذ مجلة جامعة عمران، العدد2، 2022م.

ISSN : 2410-1818

- د/حسين محمد العزي، مضيق باب المندب، تحديات استعمارية جديدة، مجلة مقاربات سياسية، العدد3، السنة الثالثة، ديسمبر 2017، صنعاء.
- د/سامي محمد السياغي، الصراع الإقليمي و الحرب على اليمن، مقومات الأدوار وفاعليتها، مجلة مقاربات سياسية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية اليمن، العدد الرابع، 2018، صنعاء.
- د/سليمان داوود عزبل، الأزمة اليمنية ومستقبل الملاحة الدولية في مضيق باب المندب، جامعة الأنبار، مجلة كلية العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد39، 2021م.
- شيماء بهاء الدين، التحالف السعودي الاماراتي في اليمن، من الاتفاق إلى الاختلاف، مجلة قضايا ونظرات، العدد 16، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، مصر.
- صباح محمود الراوي، مملكة البحرين والأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، مجلة البحوث العراقية، العدد2، 2001م.
- عائق جار الله، بوصلة الصراع في اليمن، دراسة لأهم أهداف التحولات السياسية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، العدد 63، السنة الثانية عشر 2020م، جامعة النهرين، العراق.
- د/ عبد المنعم محمد صالح عبد الله، أثر التقاطعات الإقليمية والدولية على أمن البحر الأحمر، مجلة دراسات استراتيجية، العدد20، الخرطوم، 2000م.
- قحطان أحمد سليمان الحمداني، واقع ومستقبل الصراعات الدولية والإقليمية في البحر الأحمر، مجلة العلوم السياسية، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، 2020م.
- مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد122، 2020م.
- محمد شرف الشريف، الحرب على اليمن وتأثيرها على مستقبل الوحدة اليمنية، مجلة تهامة، العدد الثاني عشر، ديسمبر2020م.
- محمد الأحمدي، الامارات في اليمن، من دعم الشرعية إلى تقويض ملامح الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020م
- وردة مساعد الشاعري، تسويات الأزمة اليمنية ومؤتمر السويد، مجلة دراسات عربية، العدد 14، مركز الحضارات والدراسات، القاهرة، مصر، 2019م.
- وسام علي كيطان، الأهمية الجيوبوليتكية لجزر حنيش وتأثيرها على أمن الملاحة الدولية، مجلة الاداب، جامعة ديالي، العدد 139، العراق، 2021م.

ISSN : 2410-1818

خامساً المواقع الالكترونية:

- أبعاد نفوذ السعودية والامارات في اليمن، المرتكزات والحصاد، متوفر على الرابط https://abaadstudies.org-23.pdf
- احتكارات بالقوة ممارسة إماراتية للسيطرة على القطاعات الحيوية في اليمن، 13/سبتمبر/2017، العربي الجديد، على الرابط/https://goog/YCBIR5
- أحمد ناجي، هل من صراع اماراتي سعودي، تقرير نشره مركز كارتيغي للشرق الأوسط في أغسطس 2019م على موقعه في الإنترنت، على الرابط–https://carnegie mec.org/diwan/79708
- القواعد البحرية وسياق الهيمنة على البحر الأحمر. طموح إيراني أيضاً، نون بوست، على الرابط https://www.noonpost-com/content/19097
- أطماع السعودية في اليمن وشماعة هادي. موقع الصحافة اليمنية على الرابط https://www.ypagency.net
- الخلافات تتصاعد على إدارة حقول النفط والغاز باليمن- مأرب برس – متوفر على الرابط https://merebpress.net/nprint.php?Ing=Arabic&sid=130128
- التدخل الاماراتي في اليمن، الأدوار والمصالح، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة البحث الرابع، العدد36، يوليو2019، متاح على الرابط http/www.drasat.net
- عقيل المقطري، التغلغل الإيراني في اليمن والخليج، متاح على الرابط، https://www.almoslim.net
- بهاء محمود، أوروبا في حرب اليمن، شحنات السلاح ثم المساعدات، البيت الخليجي للدراسات، على الرابط https://Gulthouse.org.post.2218
- د/محمد جميح، الدوافع الجيوسياسية للدعم الإيراني للجماعة الحوثية. عربي 21، على الرابط https://bit.ly/386izeE
- الموسوعة السياسية متوفر على الرابط https://www.political-encycbpedia-org
- مايكل نايتس، التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، تقييد الدعم العملياتي في اليمن، الجزء الأول، معهد واشنطن، على الرابط https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view.u.s-saudi-security-cooperation-part-1-conditioning-arms-sales-to-bulid-lev
- مصطفى ناجي، اليمن في خريطة المصالح الروسية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية على الرابط https://sanaaconter.orglerpublicatitions.alt

ISSN : 2410-1818

- محافظ حضرموت أحمد بن بريك يعلن عن مشروع مصفاة نفطية في حضرموت، ونيه السلطة المحلية استيراد النفط من الامارات، يمنات، على الرابط https://287490/04/yemenat-net/2017
- مخاطر الوجود الإماراتي في جنوب شبه الجزيرة العربية على اليمن والإقليم، مركز يمان، مايو 2018، متاح على الرابط https://almarahpost.com/news111961#xsafNBRSm8
- يوسف العربي، 100 مليون حاوية طاقة موانئ دبي العالمية بحلول 2020، صحيفة الاتحاد 16/فبراير/2019م متوفر على الرابط https://www.elitthad.ae./articel/10159/2019-100-2020